

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

محددات الأداء المالي في شركات التأمين

- دراسة حالة شركة ALLIANCE للتأمين وإعادة التأمين - للفترة الممتدة بين 2012-2018

من إعداد الطالب : بورقعة نصر الدين

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة الآتية أسمائهم:

الدكتور: (جامعة غرداية) رئيسا.

الدكتور: بن ساحة علي..... (جامعة غرداية) مقررا.

الأستاذ : أبو هريرة عباس..... (جامعة غرداية) مساعدا.

الأستاذ : (جامعة غرداية) ممتحنا.

السنة الدراسية: 1440، 1439هـ / 2019، 2018م

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

محددات الأداء المالي في شركات التأمين

- دراسة حالة شركة ALLIANCE للتأمين وإعادة التأمين -
للفترة الممتدة بين 2012-2018

من إعداد الطالب : بورقعة نصر الدين

نوقشت و أجيّزت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكوّنة من السادة الآتية أسمائهم:

الدكتور: (جامعة غرداية) رئيسا.

الدكتور: بن ساحة علي..... (جامعة غرداية) مقررا.

الأستاذ : أبو هريرة عباس. (جامعة غرداية) مساعدا.

الأستاذ : (جامعة غرداية) ممتحنا.

السنة الدراسية: 1439،1440 هـ / 2018،2019 م



شكر وعرّفان

الحمد لله رب العالمين وصل الله وسلم على خير الأنام سيد الخلق وأشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.
نحمد الله العليّ القدير على جميع النعم التي أنعم بها علينا وعلى نعمة الإسلام وعلى نعمة العلم خاصة
وتيسيره لي كل سبل لإنجاز هذا البحث الذي أرجوا من الله أن يكون فيه إفادة لغيرنا.
أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور:
بن ساحة علي على إشرافه على هذا العمل وما تقدم به من نصح وتوجيه وإرشاد طيلة فترة
البحث دون كل أو ملل.
كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر للدكتور ابو هريرة عباس على مساعدته لي في إنجاز هذا العمل.
وأتقدم بالشكر الجزيل أيضاً لأعضاء لجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من تصويبات وتوجيهات.
كما أتقدم بشكري لزملائي الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

نصر الدين



الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى معلمي الأول في هذه الحياة أبي الكريم " الحاج محمد " أتمنى له دوام الصحة والعافية.
إلى أمي الكريمة أتمنى لها الشفاء ودوام الصحة والعافية.
كما لا يفوتني أن أهدي هذا العمل إلى روح جدي " الحاج الميهوب " رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، وإلى روح جدي " عجائب باية " رحمه الله وأسكنها فسيح جناته.
كذلك لا أنسى روح إبتنت خالتي " فاطمة الزهرة بورقةة " تغمدها الله برحمته الواسعة وأسكنها فسيح جناته.

إلى إخوتي عبد الوهاب، عبد الحكيم وأخواتي.
إلى كل عائلة بورقةة: جدي الكريمة، الحاج الهاشمي، أحمد، معمر، إبراهيم، وإلى الأقارب جدي الحاج العيد شفاه الله أيضا علال، بكيري محمد السايح، أيمن وعزام، سليمان، بديار علي ومحمود.
وأصدقائي كل باسمه
وإلى عمال مركز بريد بالضاية الحاج علي ثابت، بوجمة فاطمي، دمد سمية، بوراس حمزة.
وفي الأخير زملائي في الدراسة
وإلى كل طلبة جامعة غارداية.

نصر الدين

الملخص:

تهدف الدراسة إلى اختبار العلاقة بين نسبة (السيولة العامة X_1 ، الاستقلالية المالية X_2 ، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول X_3 ، نسبة العائد إلى الاستثمار X_4) و المردودية المالية Y في شركة التأمين ALLIANCE حيث تم الاستعانة بميزانية الشركة وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2012-2018 اعتمدنا على البرنامج الإحصائي **Eviews 8.0** وأسفرت نتائج الدراسة من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي أكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحدد النسب المالية المختارة للدراسة للمتغير التابع المتمثل في المردودية المالية عند مستوى معنوية 0.05 للمتغيرات (نسبة الاستقلالية المالية، الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة العائد إلى الاستثمار) بحيث تفسر هذه المتغيرات نسبة 81.53% من إجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل في المردودية المالية، ومن خلال نماذج الانحدار الخطي البسيط اكتشفنا أن المتغيرات السيولة العامة والاستقلالية المالية لهم قدرة تحديد للمردودية المالية بينما الديون إلى إجمالي الأصول و العائد إلى الاستثمار ليس لهم قدرة تحديد للمردودية كما قمنا ببعض الاختبارات الاحصائية منها اختبار بريش قود فراي، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ، واختبار جاك بيررا.

الكلمات المفتاحية: تأمين ، اداء مالي ، محددات الاداء ، شركات تأمين

The Summary

The study aims to test the relationship between the ratio of (general liquidity X_1 , financial independence X_2 , ratio of debt to total assets X_3 , return on investment X_4) and financial profitability Y in the insurance company ALLIANCE where the budget was used during the period between 2012-2018 we adopted On the statistical program Eviews 8.0 The results of the study resulted in the multi-linear regression model, which confirmed the existence of a statistically significant relationship between determining the financial ratios selected for the study of the dependent variable of the financial profitability at a significant level of 0.05 variables (the ratio of financial independence. The ratio of return to investment), so that these variables account for 81.53% of the total changes in the dependent variable of financial profitability, and through simple linear regression models we found that the variables of public liquidity and financial independence have the ability to determine financial profitability while debt to total assets The return to investment does not have the ability to determine the cost-effectiveness. We also did some statistical tests, such as the Brioche Good Frye test, the normal distribution test for the condom, and the Jack Pera test.

The key words: Insurance, financial performance, performance determinants, insurance companies

	شكر وعرفان
	الإهداء
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول : الأدبيات النظرية و التطبيقية لمحددات الاداء المالي في شركات التأمين	
07	تمهيد
08	المبحث الأول : الأدبيات النظرية .
08	المطلب الأول: الإطار النظري لمحددات الأداء المالي
14	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين
24	المطلب الثالث: محددات الأداء المالي
33	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
33	المطلب الأول: الدراسات العربية
35	المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية
37	المطلب الثالث : الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية - دراسة حالة شركة ALLIANCE ASSURANCES	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
41	المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة
43	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
43	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

43	المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المتوصل إليها
57	المطلب الثاني: مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها
60	خلاصة الفصل
63-62	خاتمة
67-64	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
42	نسب متغيرات الدراسة	01
44	نتائج الارتباط	02
45	نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد	03
47	علاقة (X2، X3، X4) بالمردودية المالية (الأداء المالي)	04
50	علاقة السيولة العامة X1 بالمردودية المالية	05
51	علاقة الاستقلالية المالية X2 بالمردودية المالية Y	06
52	علاقة X3 بالمردودية المالية Y	07
53	نتائج اختبار بروش قود فراي X3 و Y	08
53	نتائج اختبار ARCH بين X3 و Y	09
54	علاقة X4 بالمردودية المالية Y	10
55	نتائج اختبار بروش قود فراي بين X4 و Y	11
56	نتائج اختبار ARCH	12

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
09	الكفاءة والفاعلية الإدارية	01
42	متغيرات الدراسة	02
48	مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin Watson	03
49	مقارنة السلسلة الأصلية بالسلسلة المقدرة	04
54	التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للبواقي "Jarque-Bera" بين X_3 و Y	05
56	التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للبواقي "Jarque-Bera" بين X_4 و Y	06

عالمه
مفاته

1. توطئة:

تطور نشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من الصناعات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات والهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقعي والوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها. ولقد أدركت الدول التي انتشر فيها الوعي التأميني مكانة هذا النشاط وأهميته في التطور الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الاشراف على الشركات القائمة على إدارته والاهتمام بتنظيمها المحاسبي والمالي من خلال إخضاعها لمجموعة من القوانين التنظيمية والتشريعية، بهدف تحقيق رقابة الدولة وحماية أموال المؤمن لهم. مما دفع السلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام التأميني، هدفها إعطاؤه الأدوات الضرورية للعمل كمؤسسات تتمتع بالاستقلالية، بهدف تحقيق عوائد تسمح لها بالاستمرار والتطور، ومن ثمة ظهرت ضرورة اللجوء لتقييم شركات التأمين دوريا قصد معرفة وضعها المالي والحكم على مستوى أدائها بشكل جيد.

وكون شركات التأمين تؤدي دورا مزدوجا في تقديمها للخدمات التأمينية إضافة إلى استثمار المبالغ الفائضة لديها من الأقساط التأمينية المجمعة، ومن هنا و نظرا لاختلاف الأهداف، فإنه من الصعوبة بمكان قياس الأداء من خلال الناتج في شركات التأمين لاسيما و أنها شركات تهدف إلى تحقيق أهداف الاجتماعية غير ملموسة إضافة إلى الخدمات المالية المتعارف عليها ، لذلك يتم اللجوء و في معظم الدراسات المتعلقة بقياس الأداء في شركات التأمين إلى التركيز على المحددات المؤثرة فيه، ومن هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية الدراسة حيث يمكن صياغتها على النحو التالي:

2. الإشكالية الرئيسية:

ما مدى تحديد المؤشرات المالية للأداء المالي المتمثل في المردودية المالية في شركة ALLIANCE ASSURANCES خلال الفترة 2012-2018 ؟

و للإجابة على الإشكالية السابقة ارتأينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

3. الإشكاليات فرعية:

- أ. فيما تتمثل محددات الأداء المالي ؟
- ب. ما هو مضمون التأمين؟
- ج. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاداء المالي ومحدداته؟ ويمكن تقسيمها إلى إشكاليات فرعية أخرى:

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة السيولة العامة X_1 ؟

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الاستقلالية المالية X_2 ؟

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الديون إلى اجمالي الأصول X_3 ؟

هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة العائد إلى الاستثمار X_4 ؟

4. فرضيات البحث:

في ظل تحديد مشكلة البحث ومعرفة أهمية الدراسة ولتحقيق الأهداف، وضعت هذه الفرضية على النحو التالي:

أ. تتمثل محددات الأداء المالي في بعض النسب المالية التي تؤثر في الأداء المالي وهي نسبة السيولة العامة و الاستقلالية المالية و نسبة الديون إلى اجمالي الأصول و نسبة العائد إلى الاستثمار.

ب. التأمين عبارة عن إتفاق بين المؤمن والمؤمن له ، يستعين به المؤمن لهدف تغطية الخسائر المادية الناتجة عن الأخطار الممكن التعرض لها ، والمؤمن لها (حسب الإتفاق في العقد) ، ويحدث كل هذا في إطار قانوني يحدد العلاقة بين الطرفين.

ج. تعتبر محددات الأداء المالي جميع النسب المالية التي تؤثر على المردودية المالية و يمكن تجزئة هذه الفرضية إلى فرضيات:

هناك علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة السيولة العامة X_1 .

وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الاستقلالية المالية X_2 .

وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الديون إلى اجمالي الأصول X_3 .

وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة العائد إلى الاستثمار X_4 .

5. مبررات اختيار الموضوع:

- ☞ محاولة التعرف والدخول في مجال شركات التأمين.
- ☞ الرغبة في إثراء رصيد علمي جديد حول تطبيق البرامج الإحصائية من خلال نموذج تأثير محددات الأداء على المردودية.
- ☞ إثراء رصيد مكتبة الجامعة بموضوع جديد حول التأمينات.
- ☞ محاولة توضيح المؤشرات المالية وأثرها على المردودية المالية في شركات التأمين.
- ☞ دراسة هذا الموضوع من أجل الحصول على نتائج جديدة مقارنة بالدراسات السابقة.

6. أهداف الدراسة:

- بالإضافة إلى هدف الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة يمكن تحديد معالم أهداف الدراسة بشيء من التفصيل من خلال النقاط التالية:
- ☞ إلقاء الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات الأداء المالي وما توصلت إليه حتى تكون نقطة بداية لهذا البحث؛

☞ إعطاء صورة مجسدة لمختلف المؤشرات المالية من خلال التطبيق على شركة

؛ ALLIANCE ASSURANCES

- ☞ محاولة تفسير نتائج الاختبارات من خلال تطبيق البرنامج الإحصائي **EvIEWS 8.0**.
- ☞ معرفة نتائج اختبار العلاقة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في المردودية المالية.
- ☞ فتح المجال أمام بحوث أخرى في هذا المجال للإجابة عن الإشكاليات الواردة في البحث وتدعيمها بحلول، لوجود قصور في الدراسات المتعلقة بهذا البحث؛

7. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الوقوف على أهمية مؤشرات الأداء المالي في الشركات من خلال ما تنشره من بيانات ومعلومات ومؤشرات، وخاصة قطاع التأمينات (ALLIANCE ASSURANCES)، وكذا محاولة تسليط الضوء على العلاقة التي تجمع بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في المردودية المالية.

8. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الميزانية الخاصة بشركة ALLIANCE للتأمين وإعادة التأمين، وأما الحدود الزمنية فكانت خلال الفترة 2012 – 2018 والتي تعتبر كافية لأجراء الدراسة من أجل الإجابة على الإشكاليات الفرعية.

9. أدوات البحث والدراسة:

سنستخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري وفي الجانب التطبيقي سنعتمد على المنهج الكمي لدراسة الحالة، حيث يعرف المنهج الوصفي بأنه محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة وسنستخدم مصدرين أساسيين للمعلومات :

المصادر الثانوية: في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من الميزانية الخاصة بشركة ALLIANCE للتأمين وإعادة التأمين، خلال الفترة 2012 – 2018 مع دراستها الإحصائية وهذا بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **Eviews 8.0** الذي سيكشف العلاقة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

10. صعوبات البحث:

- ☞ صعوبة تفسير النتائج المختلفة من خلال نتائج نماذج الانحدار الخطي المتعدد والبسيط.
- ☞ صعوبة الحصول على الدراسات السابقة الأجنبية.

11. تقسيم البحث

من أجل الإلمام بالموضوع و معالجته من مختلف جوانبه وبهدف إنجاز هذه الدراسة إلى النتائج المطلوبة وفقا لمنهجية علمية، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين مسبقين بمقدمة وتنتهي بخاتمة للدراسة وتوصيات للأبحاث الأخرى، وتمثلت فصول الدراسة إلى:

الفصل الأول: لقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، وذلك من خلال تسليط الضوء وبشكل مختصر على أهم العناصر التي لها ارتباط بهذا الموضوع، حيث يشمل المبحث الأول على أهم المفاهيم المتعلقة بالأداء المالي من حيث الأهمية والأهداف والخطوات، وكذا مفاهيم عامة حول الشركات التأمين، ومن ثم محددات الأداء المالي بالإضافة إلى مبحث آخر يشمل الدراسات السابقة .

الفصل الثاني: والذي يهتم بالدراسة التطبيقية، ولذا سنحاول من خلاله الكشف عن العلاقة بين تحدد النسب المالية المختارة للدراسة للمتغير التابع المتمثل في المردودية المالية للمتغيرات (نسبة الاستقلالية المالية، الديون إلى

اجمالي الأصول، نسبة العائد إلى الاستثمار) من إجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل في المردودية المالية، من خلال اختبار فرضيات الدراسة باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد، والانحدار الخطي البسيط للكشف عن تحديد القدرة التفسيرية للنماذج المختلفة، وتحديد المعنويات الإحصائية.

الفصل الأول
الأدبيات النظرية
والتطبيقية

تمهيد الفصل:

يتجلى دور التأمين في المساهمة في تحقيق العديد من الأهداف والتحديات الاقتصادية من خلال ضمان الاستقرار الاقتصادي للدولة وتأمين الأصول المادية والمالية للأعوان الاقتصاديين وحماية ممتلكات الأفراد، كما يعد قطاع التأمين رافدا مهما لنقل المخاطر وتكوين رؤوس الأموال ما يسمح بالمساهمة في تطوير باقي القطاعات الاقتصادية، مما يوجب متابعة أداء شركات التأمين للتحقق من مدى إمكانيتها للقيام بدور المنوط بها وقد أثبتت العديد من الدراسات والأبحاث فوائد نشاط التأمين في المجال الاقتصادي والاجتماعي سنأتي على ذكرها في متن الدراسة لاحقا.

ويحظى مفهوم الأداء بأهمية كبرى في تسيير المؤسسات، لذا نال اهتمام من طرف الباحثين والمفكرين والممارسين في مجال الإدارة والتسيير، وهذا من منطلق أن الأداء يمثل الدافع الأساسي لوجود أي مؤسسة من عدمه، كما يعتبر العامل الأكثر إسهاما في تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية، حيث يشكل تقييم الأداء المالي للمؤسسات أحد أهم المحاور الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على كفاءة السياسة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، حيث تسمح نتائج تقييم الأداء المالي بمعرفة نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ الإجراءات التصحيحية إن تطلب الأمر، وذلك من أجل اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

إن التطرق إلى أداء المؤسسة بدراسة نظرية يعد مطلباً ضرورياً للإحاطة بجميع جوانبه وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمحددات الاداء المالي في شركات التأمين

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

تطور النشاط التأمين وانتشر في السنوات الأخيرة بشكل كبير حتى أصبح من النشاطات الأكثر قوة، ومن أهم الركائز الأساسية التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فالشركات الهيئات المختلفة تجد في التأمين الدرع الواقي و الوسيلة الفعالة لحماية ممتلكاتها ورؤوس أموالها ضد المخاطر المتوقعة وضمن استمرارها و نظرا لأهمية شركات التأمين في الحياة الاقتصادية كان لابد من الاهتمام بأدائها من خلال التقييم الدوري له و ذلك عن طريق التحليل المالي للشركات وذلك لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق و عدم الإضرار بسوق التأمين و الاقتصاد ككل حيث سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفاهيم عامة حول الأداء المالي ثم إلى نبذة حول شركات التأمين ومن ثم إلى بعض الدراسات التي حاولت التطرق إلى هذا الموضوع.

المطلب الأول: الإطار النظري لمحددات الأداء المالي

يتصف مفهوم الأداء بكونه مفهوما واسعا ومتطورا، كما أن محتوياته تتميز بالديناميكية نظرا لتغير وتطور مواقف وظروف المؤسسات بسبب تقلب بيئتها الداخلية والخارجية على حد سواء ، ومن جهة أخرى فقد أسهمت هذه الديناميكية في عدم وجود اتفاق بين الكتاب والدارسين في حقل التسيير في ما يخص المحتوى التعريفي لمفهوم الأداء رغم كثرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم ، ويرجع ذلك إلى اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في دراسة الأداء وقياسه والمعتمدة من قبل كل باحث.

أولا: مفهوم الأداء

يشير مفهوم الأداء في عمومته إلى ذلك الفعل الذي يؤدي إلى انجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، والذي يتصف بالشمولية والاستمرارية، ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب، كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأداء مقترن بمصطلحين هاميين في التسيير، هما الكفاءة والفعالية¹. حيث يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة لمنظمات الأعمال، و له العديد من المفاهيم المتعددة المعاني. فمن الناحية اللغوية، مصطلح الأداء مستمد من اللفظ اللاتيني "Performant" و يعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما. و اشتق منه اللفظ الانجليزي "To perform" و يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل. ويعرف الأداء بأنه " العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بالنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات ، باستخدام موارد وإمكانات معينة"². كما يعرف أيضا بأنه "المخرجات و الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو

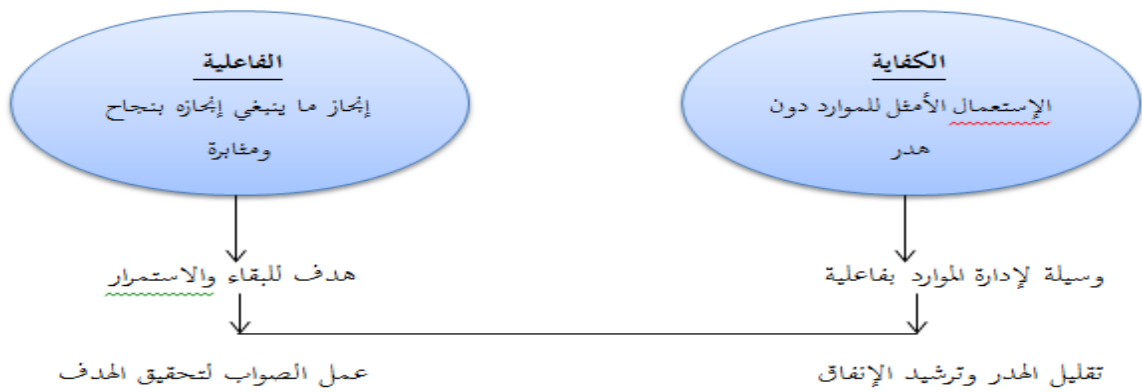
¹ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، جامعة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2009/07-2010، ص217.

² فليح حسن خلف، إقتصاديات الأعمال، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2009، ص355.

مفهوم يعكس كلا من الأهداف و الوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة¹، .

لذلك يشير مفهوم الأداء في عمومه إلى ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، والذي يتصف بالشمولية والاستمرار؛ ومن ثم فهو بهذا المعنى يعتبر المحدد لنجاح المؤسسة وبقائها في أسواقها المستهدفة، كما يعكس في الوقت نفسه مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع بيئتها، أو فشلها في تحقيق التأقلم المطلوب؛ كما تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأداء يقترن بمصطلحين هامين في التسيير²، هما الكفاءة والفاعلية³ .

- الشكل رقم (01): الكفاءة والفاعلية الإدارية



المصدر: حسن إبراهيم بلوط، المبادئ و الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2005، ص42.

ثانيا: مفهوم الاداء المالي

يمثل المفهوم المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للإعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم⁴، حيث يعتبر من المقومات الرئيسية للشركات، حيث

¹ توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004، ص 03.

² الشيخ الداوي، مرجع سابق، ص217.

(*)- الفعالية: هي درجة تحقيق الأهداف وتقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية والمخرجات المقدره، فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الأهداف كانت المؤسسة أكثر فعالية، للتفصيل ارجع إلى: أحمد شاكر العسكري، التسويق الصناعي، دار وائل للنشر، ط2، عمان، 2005، ص19.

- الكفاءة: "تعني القدرة على خفض أو تحجيم الفاقد في الموارد المتاحة للمنظمة، وذلك من خلال استخدام الموارد بالقدر المناسب وفق معايير محددة للجدول"، أي الوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال استخدام موارد المنظمة المتاحة بشكل أمثل يتطلب بلوغ الكفاءة وزيادتها بحسن استغلال الموارد المتاحة دون إهدار، للتفصيل ارجع إلى: أحمد شاكر العسكري، نفس المرجع السابق، ص 68.

⁴ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على الموائد و أسهم الشركات، الطبعة الأولى دار الحامد، عمان، 2010، ص45

يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة، لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقاً¹. ويعد استخدام الأداء المالي القاسم المشترك بين الكتاب والمدراء سواء أكان ضمن الدراسات التطبيقية والنظرية في عمليات تقييم الأداء أو ضمن الواقع العملي في مختلف المؤسسات، ويبقى الأداء المالي المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات وإن عدم تحقيق الأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر². كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومواجهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و كذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح³. يعرف الأداء المالي بأنه عبارة عن مدى بلوغ الأهداف المالية (تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف) بالاستخدام الامثل للموارد المالية، وباعتباره نظاماً شاملاً ومتكاملاً وديناميكياً، فإنه يتطلب إتباع مسيرتي العمليات والتحسين المستمر كما أنه متعدد المعايير كالتكلفة والوقت والجودة⁴، وعرفه **Gladston** "بأنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة⁵. وبناء على ما سبق، يمكن القول أن الأداء المالي هو مدى بلوغ الأهداف المالية (تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف) بالاستخدام الأمثل للموارد المالية، وباعتباره نظاماً شاملاً ومتكاملاً وديناميكياً، فإنه يتطلب إتباع مسيرتي العمليات (Processus) والتحسين المستمر، كما أنه متعدد المعايير كالتكلفة والوقت والجودة⁶،

من خلال التعاريف نستنتج أن الأداء المالي أداة للحكم الشخصي من قيم وسلوك ومعايير معنوية وأخلاقية، وأداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسات وعلى مستوى أنشطتها ومدى تحقق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق خلال معايير معنوية (الربحي، السيولة، النشاط.....)

¹ طرشي محمد و يخلف صفية، أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ملتقى وطني حول "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2، يوم 2017/04/25، ص 08

² وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، 2009، ص 42

² دادن عبد الغني، قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007، ص 36.

⁴ فلاح حسن الحسين و مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي، عمان دار وائل للنشر، 2000، ص 234

⁵ طالب علاء فرحان و إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 67.

⁶ إلهام بجاوي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية (حالة المؤسسة الجزائرية للتعليب NCA)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 64.

ثالثا: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام إلى انه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية، ويعرف الأداء المالي أهمية بالغة للأسباب التالية¹:

☞ أيا كانت المؤسسة خاصة أو عامة فإن هدفها بالدرجة الأولى هو تحقيق الربح، لذلك فإن توجيه التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة حتى تشبع دوافعهم لذا فإن دراسة الأداء المالي وتقويمه يقدم أداة رئيسية لازمة للرقابة في المؤسسة، فهي تظهر من أجل تصحيح وتعديل الاستراتيجيات وترشيد استخدام الموارد المتاحة.

☞ يعمل الأداء المالي على الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة أي قياس حالة التقدم والتأخر في المؤسسة، وبالتالي فالأداء المالي الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية ويظهر كشرط أساسي واجباري للمساهم بصفة عامة، حيث تسمح مؤشرات الحكم على درجة أمان المؤسسة، ولذلك فهي تركز على الخطة التمويلية والاستثمارية.

☞ يمثل الحصول على مستويات أداء مرتفعة إجراء ديناميكيا إذ أن النجاح في إنجاز أهداف المؤسسة يحقق الإشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها، وهذه الدافعية تؤدي بدورها إلى زيادة الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب.

☞ وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية وهي تقييم كل من: ربحية المؤسسة، سيولة المؤسسة، تطور نشاط المؤسسة، مديونية المؤسسة، تطور توزيعات المؤسسة، تطور حجم المؤسسة.

رابعا: أهداف الأداء المالي: وتتمثل في:

تحقيق الأرباح: إن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح تشير إلى الإدارة الفعالة والرشيطة لها فعملها توفير الحد الأدنى من الربح الذي يغطي احتياجاتها، ويتضمن المكافأة العادلة لكل الأطراف المشاركة في قيام المؤسسة.

السيولة والتسيير المالي: تهدف أي مؤسسة اقتصادية إلى توفير السيولة الكافية واللازمة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل في موعد استحقاقها لأن عدم الوفاء بالالتزامات له تأثير مباشر على الأوضاع الحالية والمستقبلية للمؤسسة، كما تهدف المؤسسة لبلوغ مستوى اليسر المالي بقدرتها على مواجهة تواريخ استحقاق ديونها الطويلة

¹ محمد محمود أحمد الخطيب، أثر الأداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان، رسالة ماجستير. غير منشورة،

جامعة آل البيت، 2007، ص34

والمتوسطة الأجل، فالمؤسسة التي تدير السيولة والسير المالي بشكل فعال بإمكانها أن تؤمن التحصيل والدفع والاستثمار وكذا توزيع الأرباح والاحتفاظ بها¹.

التوازن المالي: يعتبر التوازن المالي هدفها ماليا يمس باستقرار المؤسسة المالي لذا تسعى المؤسسة لتحقيقه، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به، ويستوجب ذلك التعادل بين استخدامات الأموال ومصادرها، فالتوازن المالي يساهم في توفير كل من السيولة واليسر المالي للمؤسسة².

تحقيق المردودية: تعتبر هدف أساسي للمؤسسة وتعرف على أنها "الارتباط بين النتائج والوسائل التي تستعمل في تحقيق هذه النتائج وهي تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية".³

إنشاء القيمة: إنشاء القيمة هدف جديدا فرضته الوضعية الراهنة التي تميزها بما المحيط الخارجي وإنشاء القيمة يعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، والمردودية الكافية هي التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل³.

ويرى جودي محمد رمزي أن المؤسسات تسعى من خلال تقييم أدائها المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها⁴:

- متابعة مدى تنفيذ المؤسسة المالية لأهدافها المحددة، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوفرة عن الأداء المالي من جهة، ومن جهة أخرى بالاعتماد على الخطة المالية المحددة من طرف المؤسسة.
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المالي، وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلا.
- تقييم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المؤسسة المالي للأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، تساهم في اتخاذ مختلف القرارات وخاصة المالية منها.

➤ يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة المالي وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.

➤ يساعد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وخاصة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار والملائم لأوضاع المؤسسات.

¹ عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص55

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص247.

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ط1، ص41

⁴ جودي محمد رمزي، "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسة المالية الجزائري"، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 - 2015 ص94

لمعرفة هل حجم الاستثمار في أصول المؤسسة أو في فقراتها الرئيسية (كالتقيد والحسابات المدينة والمخزون السلعي والأصول الثابتة) مناسبة ومتوازنا مع النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات أو أن الاستثمار يزيد أو يقل عن مستوى النشاط التشغيلي.

للتأكد من استخدام الموارد المالية المتاحة والمتوفرة تحت تصرف المؤسسة أفضل استخدام و وفق الأهداف المخططة.

فكلما استطاعت المؤسسة تحقيق نتائج بشكل مستمر كلما تكونت لديها فوائض مالية موجبة تشكل ثروة المؤسسة، ولتعظيم قيمتها يجب أن تكون لديها قدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية.

خامسا: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية¹:

الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط و الرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

دراسة وتقييم النسب، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات و الفروقات و بواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي و مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

¹ محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، مرجع سابق، ص ص 51-52

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول شركات التأمين

يعرف التأمين تطورا وانتشارا كبيرا، وهذا نظرا إلى أهميته المتزايدة بالنسبة للأفراد والمؤسسات من جهة والمجتمع من جهة أخرى، حيث كان يعتبر التأمين وسيلة لمواجهة أخطار محدودة، وأصبح بعد ذلك على شكل هيئات دولية تسعى إلى تغطية عدد متزايد من الأخطار الجديدة.

أولا: مفهوم التأمين: إن التأمين بشكله الحالي لم يظهر إلا في بداية القرن الحالي، بصور مجموعة من القوانين في العديد من الدول، وقد تعددت تعريفات التأمين واختلفت فيما بينها

1. مفهوم نظام التأمين لغة و اصطلاحا:

أ. لغة : التأمين من أمن، أي إطمأن وزال خوفه، بمعنى سكن قلبه، كما يعني الضمان والقدرة على درك المخاطر.¹

ب. إصطلاحا : التأمين خدمة تهدف إلى حماية الشخص من الخسائر المادية الناشئة عن تحقيق الأخطار المحتملة للحوادث مستقبلا ولا دخل لإدارة المؤمن له فيها وذلك عن طريق تمويل الخطر المحتمل من الشخص (المؤمن له) إلى شركة التأمين(المؤمن) في مقابل قسط يدفعه المؤمن له إلى المؤمن².

ج. التعريف القانوني : تعرف المادة 619 من القانون المدني الجزائري التأمين بأنه³: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي إشرط التأمين لصالحه مبلغ من المال أو

إيراد أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن .

وقد أعادت المادة 02 من الأمر رقم 95-07 الصادر في جانفي 1995 نفس التعريف بالعبارات التالية⁴ : إن التأمين في مفهوم المادة 619 من قانون المدني الجزائري، فقد يلتزم بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن أو إلى الغير المستفيد الذي إشرط التأمين لصالحه مبلغا من المال وذلك مقابل أقساط أو أي دفعة مالية أخرى .

من خلال ما قدم من تعاريف متعلقة بنظام التأمين ، نستنتج أن التأمين هو: عبارة عن إتفاق بين المؤمن والمؤمن له ، يستعين به المؤمن لهدف تغطية الخسائر المادية الناتجة عن الأخطار الممكن التعرض لها ، والمؤمن لها (حسب الإتفاق في العقد) وذلك وفقا لأسس فنية تقوم على العلوم الرياضية والإحصائية ، ويحدث كل هذا في إطار قانوني يحدد العلاقة بين الطرفين.

¹ نفس المرجع ، ص 15

² نبيل مختار ، موسوعة التأمين ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة، 2005 ، ص 09

³ حديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007، ص 12

⁴ مولود ديدان، قانون التأمينات، دار بلقيس للنشر، الجزائر، بدون طبعة، 2006، ص 04

ثانيا: تقسيمات التأمين

تتنوع تقسيمات التأمين في الوقت الحاضر وبصفة خاصة مع التطورات السريعة في العصر الحديث، بحيث أصبح هذا النظام يمتد إلى مجالات شتى، ويمكننا في هذا الصدد تقسيم التأمين تبعاً لعدة معايير وهي:

1- على أساس موضوع التأمين:

أ- التأمين على الأشخاص: يكون موضوع التأمين هو شخص المؤمن له مثل التأمين على الحياة و تأمينات الحوادث الشخصية والتأمين الصحي، وفي هذا النوع من التأمين ينصب الخطر على الإنسان نفسه كالوفاة والعجز والمرض.

ب- التأمين على الأشياء أو الممتلكات: في هذا النوع من التأمين، فإن موضوع التأمين هو الأشياء والممتلكات المملوكة للشخص المؤمن له والمحددة في وثيقة التأمين مثل تأمين السيارات، تأمين البضائع، تأمين الطيران وفي هذا النوع من التأمين تنصب الخسارة على الشيء موضوع التأمين.

ج- التأمين المالي أو تأمين الثروات: في هذا النوع من التأمين فإن الخطر ينصب على النقود نفسها فيفقد الشخص نقوده أو يتأثر مركزه المالي نتيجة لتحقق خطر معين مثل خيانة الأمانة، أو إعسار المدين، أو فقد الأرباح لتوقف الأعمال بسبب حادث مثلاً، ويشمل على ثلاثة فروع رئيسية هي تأمين خيانة الأمانة وتأمين الائتمان وتأمين فقد الأرباح.

د- تأمين المسؤولية المدنية: يعوض هذا النوع من التأمين المؤمن له عن الضرر الذي قد يصيبه في حالة الحكم عليه بتعويض الآخرين (الغير أو الطرف الثالث) بسبب خطأ قد يقترفه المؤمن له أدى إلى وفاة أو إصابة جسمية أو مرض أو أضرار بالطرف الثالث وممتلكاته.¹

2- من حيث الإيجار على القيام به

أ- التأمين الاختياري: وفيه يتم التعاقد وفقاً لرغبة الفرد أو الشركة تشمل مختلف أنواع التأمينات التي يكون الشخص فيها حراً في التأمين أو عدم التأمين مثل: التأمين على الحياة.²

ب- التأمين الإجمالي: يلزم الفرد أو الشركات تطبيقاً للقانون مثل: التأمين الإجمالي ضد حوادث السيارات والتأمينات الإجتماعية والتأمين المعاشات

3- تقسيم التأمين من حيث الغرض والهدف والشكل

أ- التأمين التعاوني أو التبادلي :

ويتم عندما تتعاون مجموعة من الأشخاص الذين يتعرضون لنفس النوع من المخاطر إلى الإتفاق على تقاسم الخسارة المالية التي تصيب واحداً منهم بحيث يتحمل كل منهم جزءاً من الخسارة، ويقوم بهذا النوع من التأمين

¹ نبيل مختار، مرجع سابق، صص 11-12

² عبد العزيز فهمي، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة، 1980، صص 21

الجمعيات التعاونية التي تنشأ فقط لهذا الغرض أو لأغراض أخرى يكون التأمين أحدها والهدف الأساسي للتأمين هو خدمة الأعضاء والتعاون وليس تحقيق الربح¹.

ب- التأمين التجاري:

عادة ما تأخذ شركات التأمين في هذا النوع من التأمين شكل شركات مساهمة، حيث يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن عليه مقابل دفع المؤمن له لأقساط ثابتة تحدد عند إبرام العقد تبعا للدراسات الإحصائية والفنية، ويسمى بالتأمين التجاري لأنه يسعى لتحقيق الربح.

ج- التأمين الاجتماعي:

هذا النوع من التأمين هو إجباري على الطبقة العاملة، وهو يغطي جملة من الأخطار التي تحول دون مباشرة هذه الطبقة لعملها كإصابات العمل والمرض والبطالة والعجز والشيخوخة والوفاة، وعادة ما تشرف عليه الدولة (الضمان الاجتماعي) حيث تحدد المبالغ التي تقتطع من استحقاقات العمال، وتتحمل هي وصاحب العمل الجزء المتبقي لتغطية هذه الأخطار.

4- تقسيم على أساس الإدارة العملية للتأمين

أ- التأمين على الحياة أو قسم الحياة: يشمل أنواع التأمينات المتعلقة بحياة الإنسان مثل: دفع مبلغ معين عند وفاته، أو عند بلوغه سن معين أو ضمان معاش يدفع له مدى حياته بعد وصوله سن معين.

ب- التأمين العام أو القسم العام: يشمل جميع التأمينات الأخرى (الممتلكات) عدا الحياة ويدخل فيه تبعا لذلك التأمين البحري والتأمين ضد الحوادث بمختلف أنواعها².

5- التقسيم من ناحية تقسيم الخسائر

إذا كان من الصعب تحديد قيمة الخسارة الفعلية كما هو الحال في تأمينات الحياة والحوادث الشخصية لأن حياة الإنسان لا تقدر بثمن فإن شركة التأمين تتعاقد على دفع مبلغ محدد في الوثيقة عند تحقق الخطر (الوفاة أو العجز) ويسمى التأمين في هذه الحالة بالتأمينات النقدية أو بالتأمينات اللاحسائر حيث لا يرتبط التعويض بقيمة الخسارة الفعلية ولا يتوقف على حجمها، ولا تخضع التأمينات النقدية لمبدأ التعويض أو المشاركة أو الحلول ولذلك يقال على التأمينات النقدية أنها عقود لا تخضع لمبدأ التعويض³.

ثالثا: مبادئ التأمين

1. المبادئ القانونية للتأمين

أ. مبدأ مشروعية التأمين: يجب أن يكون عقد التأمين مشروعاً وغير مخالفاً للقانون حتى يكون واجب النفاذ قانوناً، ويكون مخالفاً للقانون إذا افتقد المؤمن له المصلحة التأمينية المطلوبة بالقانون، مثال

¹ زياد رمضان، مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص17

² عبد العزيز فهمي، مرجع سابق، ص20

³ نبيل مختار، مرجع سابق، ص13

القضية المرفوعة من هارس ضد شركة بيرل لتأمين الحياة حيث أمن هارس حياة أمه، وينص القانون الانجليزي أن الشخص ليس له مصلحة في حياة والديه وأن قرابة الدم لا تخلق المصلحة التأمينية ولذلك اعتبرت المحكمة العقد باطلا¹.

ب. مبدأ منتهى حسن النية: بموجب هذا المبدأ يتوجب على كل من طرفي العقد أن يعطي الطرف الآخر جميع الحقائق والتفصيلات الجوهرية بالنسبة للتعاقد وهذا المبدأ هام جدا بالنسبة للمؤمن لأنه يحتاج لجميع الحقائق والتفصيلات ليقرر فيما إذا كان سيقبل أو يرفض أن يؤمن ضد الخطر وكذلك ليستطيع أن يقرر مقدار قسط التأمين والشروط الخاصة بقبوله².

ج. مبدأ المشاركة: يقضي هذا المبدأ أنه إذا قام المؤمن له بالتأمين لدى أكثر من شركة تأمين على نفس الشيء ومن نفس الخطر وخلال نفس المدة، فإن المؤمن له سيحصل على مبلغ التعويض مرة واحدة وتشارك جميع شركات التأمين في دفع قيمة التعويض للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن منه كل شركة حسب حصتها في مبلغ التأمين³.

د. مبدأ الحلول: ويعني أن يحل شخص مكان آخر في الدعاوي والحقوق التي تكون له ويقضي هذا المبدأ أنه إذا قام المؤمن بدفع التعويض يحق له أن يحل محل المؤمن له في جميع الحقوق والدعاوي التي تترتب له على الآخرين الذين تسببوا في أن تلحق به أن تلحق به الخسارة موضوع التأمين، وهذا المبدأ لا ينطبق على التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث الشخصية⁴.

هـ. مبدأ التعويض: لا يجوز أن يكون التأمين مصدر ربح للمؤمن له، ولا يجوز أن يجوز أن يزيد التعويض المدفوع عن قيمة الخسائر الفعلية في وقت حدوث الحادث لأن المقصود بتعويض المؤمن له هو إرجاعه إلى الحالة المالية التي كان عليها قبل حدوث الحادث⁵.

و. مبدأ المصلحة التأمينية: ويقضي بأن صحة عقد التأمين تتوقف على أن يكون للمؤمن له مصلحة مادية من وراء الشيء موضوع التأمين، وتتحقق هذه المصلحة إذا كان في بقاء ذلك الشيء منفعة مادية للمؤمن له، أو كان في فوائده خسارة مادية له، يعني بعبارة أخرى يجوز أن يكون الشيء محلا للتأمين إذا كان هذا الشيء مشروعا ويعود على الشخص المؤمن له بنفع من عدم وقوع الخطر عليه⁶.

¹ نفس المرجع، ص 45

² زياد رمضان، مبادئ التأمين (دراسة عن واقع التأمين)، مرجع سابق، ص 30

³ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2009، ص 149

⁴ زياد رمضان، مبادئ التأمين (دراسة عن واقع التأمين)، مرجع سابق، ص 31

⁵ نبيل مختار، مرجع سابق، ص 92

⁶ محمد جودت ناصر، مرجع سابق، ص 35

2. المبادئ الفنية للتأمين

أ. **قانون الأعداد الكبيرة:** إن المفهوم الأساسي الذي يستند إليه التأمين هو توزيع الخسارة على أكبر عدد ممكن من المؤمن لهم وفقاً لقانون الأعداد الكبيرة، بمعنى أن شركة التأمين تقوم بتحصيل أقساط من أعداد كبيرة من المؤمن لهم، ومن حصيلتها تلك الأقساط تدفع شركة التأمين الخسائر المتحققة، وكلما كانت الأعداد الكبيرة لانهائية والأخطار المؤمن عليها متشابهة ومتطابقة كلما نجحت شركة التأمين في تحقيق هدفها بكل دقة وإتقان دون أن تعرض نفسها لأزمات مالية تهدد هامش سيولتها أو تؤدي إلى إفلاسها¹.

ب. **مبدأ تقدير الاحتمالات المتوقعة:** وهذا المبدأ هام حتى يمكن تقدير قسط التأمين الصافي، حيث أن قسط التأمين الصافي يتم تقديره بناء على الخسائر التي حدثت في الماضي حيث يمكن حساب معدل

$$\text{الخسارة} \quad \text{كما يلي: معدل الخسارة} = \frac{\text{مجموع الخسائر التي حدثت}}{\text{قيمة الشيء موضوع التأمين}}$$

ج. وبناء على تقدير معدلات الخسائر عن فترات سابقة يمكن تقدير قسط التأمين الصافي، ثم بعد ذلك يتم إضافة التحويلات والمصرفيات إلى القسط الصافي للوصول إلى القسط التجاري².

د. **السبب القريب:** إن كلمة قريب لا يقصد بها القرب زمانياً أو مكانياً وإنما القرب من ناحية التسبب، والسبب القريب هو السبب الذي يولد سلسلة من الحوادث التي تؤدي إلى وقوع الخسارة المؤمن ضدها بدون تدخل أي مؤثر خارجي آخر مستقل، وهذا المبدأ يثير الكثير من الخلافات بين المؤمن والمؤمن له³.

هـ. **مبدأ الخسارة المالية:** يقضي أن التأمين لا يهتم إلا بالخسائر المادية، أما الخسائر المعنوية فلا يهتم بها، وحيث أن عقد التأمين من عقود العوض المالي أي يشترط لاستحقاق التعويض حدوث الضرر، وأن هذا الضرر يمكن تقديره وتقييمه مالياً، حيث مجموع الخسائر التي تدفعها شركة التأمين تعادل مجموع الأقساط الصافية التي تحصل عليها من المؤمن لهم⁴.

و. **مبدأ السياسة التأمينية:** هي كل الإجراءات التي تتخذ لتنظيم سوق التأمين والإشراف عليه أو توجيهه سواء كانت هذه الإجراءات من جانب الحكومة أو غيرها من جهات الإشراف والرقابة أو اتحادات التأمين، وذلك بغرض حماية المؤمن أو جمهور المؤمن لهم، كما تحدد السياسة التأمينية علاقة سوق التأمين المحلي بالأسواق الأجنبية⁵.

¹ نبيل مختار، مرجع سابق، ص 25

² عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 129

³ زياد رمضان، مبادئ التأمين (دراسة عن واقع التأمين)، مرجع سابق، ص 30

⁴ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 128

⁵ نبيل مختار، مرجع سابق، ص 43

ز. مبدأ إمكانية إثبات وقوع الخسارة: أي سهولة تحديد وقت ومكان الخسارة ولذلك تنص جميع عقود التأمين على تحديد دقيق لمدة التغطية، وهي المدة التي تلتزم شركة التأمين بدفع التعويض للمؤمن له عن قيمة الخسارة في حالة وقوع الخطر خلالها¹.

رابعا: دور التأمين في الإقتصاد الوطني

التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها ، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية) وحتى يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة رقابة خاصة على شركات التأمين تتمثل في المحافظة على التزامهم إزاء المؤمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة، و مع كل هذا يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة ، فهو يقوي الإقتصاد الوطني و يصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى، و بالتالي على المر دودية الاقتصادية من خلال:²

1. تكوين رؤوس أموال و تمويل المشاريع:

يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة ، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الموال بل توظفها في صور متعددة(أسهم ، سندات ، عقارات...)

و بالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد و بالتالي تحقيق الاستمرار الاجتماعي.

2. التأمين مصدر للعملة الصعبة :

تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة ، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية و المالية مع الخارج(دفع الأقساط ، حركة رؤوس الأموال ، تعويض المتضررين...)، وقد يكون رصيد العمليات موجبا أو سالبا حسب السنوات و حسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني ، فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة و العكس صحيح.

3. التأمين وسيلة ائتمان:

يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يمدّها للموردين و بالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة و الضمان الذي يمنحه.

¹ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، مرجع سابق، ص 129

² رزوقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الإقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول-"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف ، 04-03 ديسمبر 2012، ص ص06-07

4. التأمين و ميزان المدفوعات :

يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات و بالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج و كذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة باستثمارات مباشرة تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج. و تأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة و الأموال الصادرة ، و بالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسباً عكسياً مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية.

5. التأمين و التضخم :

يلعب التأمين دور مهماً في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة و هذا من خلال:

- ✓ الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتماً إلى حجز الأموال التي كانت ستنفق.
- ✓ يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة ، مما يزيد من حجم السلع و الخدمات المعروضة و في النهاية التوازن بين العرض و الطلب.

6. التأمين و الدخل الوطني :

لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلا بد من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد و علاقته مع الناتج الوطني الخام. و كلما كانت العلاقة مهمة سيكون دليل على تطور البلد المعني ، و يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة و تقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم العمال لقطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة و مجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير. و هناك عوامل أخرى تؤخذ بعين الاعتبار لتقييم مساهمة التأمين في الدخل الوطني و هي:

- المساهمة الكمية:
- ✓ دفع مباشر للموارد في الاقتصاد الوطني بفضل دفع مبالغ تأمين للمؤمن لهم.
- ✓ تزويد الاقتصاد الوطني بأموال من خلال تمويل مؤسسات خاصة أو حكومية بالسلع و الخدمات.
- ✓ توفير رؤوس الأموال لاستثمارها في مشاريع مختلفة.
- عوامل أخرى: يعمل التأمين على تشجيع مكتب التأمين على الادخار ، الاستثمار ، تسهيل منح الائتمان الذي يلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية و تطوير قطاع النقل.

خامسا : مفهوم شركات التأمين

لقد اختلفت التعاريف المقدمة لشركات التأمين نذكر منها:

التعريف الأول¹:

"هي وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ، ثم تعيد إستثمارها نيابة عنهم مقابل عائد، وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها".

التعريف الثاني:

وقد عرفها الدكتور ناظم أحمد الشهري على أنها²: "مؤسسة مالية تقوم بتوفير التأمين للأفراد والمشروعات من المخاطر والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها بدافع التعويضات المالية لهذه الجهات المتضررة، وتعد شركات التأمين ذات أهمية كبيرة في تجميع الموارد المالية من أقساط التأمين، وتستخدم هذه الموارد في إقراض مختلف المشاريع التي تكون بحاجة للتمويل، وتحقق أرباحها عن طريق الفرق بين نشاطها الدائن والمدين".

سادسا: أنواع شركات التأمين

1. أنواع شركات التأمين وفق المعيار القانوني

تصنف شركات التأمين وفقا للشكل القانوني إلى ما يلي:

- أ. **شركات المساهمة:** في شركات المساهمة تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذي يختارون مجلس الإدارة يتولى تسيير الشركة، والذين لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه، حيث تقوم هذه الشركات بحماية المؤمن لهم، ودفع التعويضات اللازمة عن وقوع المخاطر المؤمن منها، وتحقق الخسائر المالية فهي تتميز بكبر رأسمالها بضمها لعدد كبير من المساهمين³.
- ب. **شركات الصناديق:** هذه الشركات تشبه إلى حد كبير شركات الإستثمار، فهي لا تصدر أسهما إذ تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، أما إدارتها فتوكل خبراء مختصين في مجال التأمين، حيث أن عائدات إستثماراتها لها تأثير كبير، فهو يغطي إرتفاع تكلفة التأمين مقارنة بشركات المساهمة⁴.
- ج. **الجمعيات التعاونية:** نقصد بها الجمعيات التي تضم أعضاء يشتركون في تغطية مخاطر التأمين مقابل الحصول على جزء من أقساط التأمين، إذ أنها تنشأ برأس مال غير محدود، علما أنها يمكن لغير حملة

¹ عبد الغفار حنفي، أسواق المال (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص127

² ناظم محمد الشمري، النقود والمصاريف، مديرية دار الكتب، مصر، بدون طبعة، 1995، ص161

³ منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مصر، بدون طبعة، 1996، ص405

⁴ حنفي عبد الغفار، أسواق المال، مرجع سابق، ص05

أسهم التأمين لدى هذه الجمعيات ومسؤولية كل عضو تحدد بقيمة الإشتراك المحدد والمطلوب سداده، ومجلس الإدارة يشكل بنفس الشكل المتبع في شركات تأمين المساهمة¹.

2. أنواع شركات التأمين وفق المعيار الفني

تقسم شركات التأمين وفقا للشكل الفني إلى ما يلي:

أ. **شركات التأمين على الحياة**: تمثل شركات على الحياة أحد مكونات النظام المالي في أي دولة، فهي بمثابة وسيط مالي تقوم بتحصيل أقساط التأمين من المؤمن لهم وهم أصحاب وثائق التأمين لحمايتهم ضد المخاطر الناشئة عن الوفاة أو العجز أو الشيخوخة، وفي نفس الوقت تقوم هذه الشركات بإقراض هذه المبالغ إلى مؤسسات الأعمال الأخرى العاملة في المجتمع، كما قد تقوم بإقراض جزء من هذه الموال للمؤمن لهم بضمنان أقساط التأمين المدفوعة ومن ثم فإن شركات التأمين على الحياة تقوم بتجميع الأموال من خلال أقساط التأمين وإعادة منحها إلى سوق رأس المال².

ب. **شركات التأمين العام**: عادة ما يقصد بشركات التأمين العام كافة أنواع التأمين عدى التأمين على الحياة، وهكذا ينحصر التأمين العام في التأمين على الممتلكات والمسؤولية المدنية إتجاه الغير، وعادة ما يغطي تأمين الممتلكات أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه يغطي الأخطار التي تتعرض لها المشحونة أما وثائق المسؤولية المدنية، فمن أمثلتها التأمين ضد حوادث السيارات، حيث يدفع مبلغ التأمين للتعويض عن الخسائر التي لحقت بالغير أو ممتلكاتهم³.

3. شركات إعادة التأمين

تقوم عمليات التأمين على فكرة توزيع المخاطر وقد يطلب من شركات التأمين أو تؤمن لعملائها بما يزيد على طاقته، فتقوم شركة التأمين بالإحتفاظ لنفسها بجزء مناسب من العمليات التي تتعاقد عليها، ثم تحول الباقي إلى شركة أو عدة شركات تأمين أخرى وبالتالي توزع الخطر على عدة مؤمنين، ويطلق على هذه العملية " بإعادة التأمين " .

تسمى شركة التأمين الأولى بالمؤمن المباشر، بينما تلقب الشركة التي أعيد لديها التأمين بشركة إعادة التأمين.

سابعا: وظائف شركات التأمين

1. وظيفتي التسعير والإكتتاب:

أ. **وظيفة التسعير**: تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له، نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة

¹ منير إبراهيم هنيدي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ص 405-406

² رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 1999، ص 186

³ منير إبراهيم هنيدي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سابق، ص 405

يتناسب مع درجة وإحتمال تحقق الخطر كما ويتناسب مع مبلغ التأمين ، كما يتناسب مع الظروف المحيطة بالشيء أو الخطر المؤمن ضده، كما أنه يتناسب وبصورة عكسية مع معدل الفائدة الفني.

ب. **وظيفة الإكتتاب**: تهتم هذه الوظيفة بإختيار، وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغايتها، ويهدف الإكتتاب إلى تجميع وحفظه فرعية من وثائق التأمين المختلفة¹.

2. وظيفتي الإنتاج وتسوية المطالبات

أ. **وظيفة الإنتاج**: يقصد بالإنتاج في مجال التأمين المبيعات، والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين، وعملية البيع التي تقوم بها شركة التأمين هي الخدمة التأمينية، وكثيرا ما يطلق على الوكلاء والمندوبين إسم المنتجين، وفي شركات التأمين المتخصصة في تأمينات الحياة، يطلق على الدائرة المتخصصة بالإنتاج إسم دائرة المبيعات، وتكون هذه الدائرة مسؤولة عن إستقطاب، وتدريب الوكلاء الجدد ومراقبة ومتابعة الوكلاء، والمندوبين الآخرين.

ب. **وظيفة تسوية المطالبات**: وهي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين، أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليه عند تحقق الخطر المؤمن ضده، وشركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر وهناك ثلاث أسس متبعة في تسوية المطالبات هي: التحقق من صحة المطالبة المقدمة، الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات، تقديم المساعدة للمؤمن لهم

3. وظيفتي الإستثمار وإعادة التأمين:

أ. **وظيفة الإستثمار**: كون أقساط التأمين يتم تجميعها في بداية العملية التأمينية فإنه سيتوافر لدى شركة التأمين مبالغ ضخمة يمكن إستثمارها، وحسب مبدأ الملائمة أو المواءمة في الإستثمار فإن شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة، تقوم بإستثمار أموالها في أدوات إستثمارية طويلة الأجل، وذلك كون الإلتزامات المتوقعة تكون لأجل طويلة، أما الإستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التي تمارس أعمال تأمينات الممتلكات فيما أن مدة هذه الوثيقة غالبا ما تكون سنة فأقل، وبالتالي فإن إلتزاماتها كذلك تكون قصيرة الأجل سنة فأقل، فحسب المبدأ السابق "الملائمة" تقوم بإستثمار هذه الأموال في أدوات إستثمارية قصيرة الأجل شديدة السيولة².

ب. **وظيفة إعادة التأمين**: ويقصد بإعادة التأمين نقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر، وغالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين، وعقد التأمين هو عقد يشبه عقد

¹ أسامة عزمي سلام وآخرون، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن، بدون طبعة، 2007، ص 157-159

² حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل، الأردن، بدون طبعة، 2008، ص 53

التأمين، إلا أن أطرافه تكون مختلفة، ففي عقد التأمين يكون طرفي العقد المؤمن له "شخص أو مؤسسة" والمؤمن "شركة التأمين" أما عقد إعادة التأمين فأطرافه شركة التأمين وشركة إعادة التأمين، إلا أن عقد إعادة التأمين يختلف عن عقد التأمين في صفة الإذعان، حيث يمكن لطرفي العقد من مناقشة شروط العقد، وتعديلها حسبما يرويه مناسباً.

المطلب الثالث: محددات الأداء المالي

أولاً: المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي

تعددت مؤشرات وأساليب قياس الأداء المالي التقليدية وسنوجزها فيما يلي:

1. قياس الأداء المالي باستخدام النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وعليه يجب التعرف أولاً على مفهوم التحليل المالي ومفهوم النسب المالية.

1.1 تعريف التحليل المالي: التحليل المالي هو تفصيل، تجزئة ودراسة من أجل الوصول إلى حل، إصدار حكم، وتقديم جواب لعدة أسئلة، وبعبارة أشمل هو "عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل".¹

2.1 تعريف النسب المالية: النسب المالية تعني رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهم مقاما والثاني بسطا ويجب أن تكون ذات علاقة سببية من أجل أن تقدم النسبة مدلولاً ذو معنى.²

3.1 أنواع النسب المالية: ونذكر منها:

أ. **نسب الربحية:** تستخدم نسب الربحية لقياس ربحية المؤسسة والكفاءة التشغيلية فيها، وهناك أنواع من نسب الربحية:

للم **نسب ربحية المبيعات:** ويقاس هذا النوع من النسب الأرباح المحققة من وراء كل دينار مبيعات ويشمل النسب التالية:

■ **نسبة هامش الربح الإجمالي:** وتقيس هذه النسبة الربح الإجمالي للمبيعات ويتم حسابها كما يلي:

¹ خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1990، ص 10

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 39

$$\frac{\text{المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{المبيعات}} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{المبيعات}} = \text{نسبة هامش الربح}$$

■ نسبة هامش الربح الصافي: ويمكن حسابه كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{المبيعات}} = \text{نسبة هامش الربح الصافي} = \text{صافي الربح بعد الضريبة}$$

وتقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات، كما تعكس كفاءة الإدارة في استغلال موارد المؤسسة في تحقيق الأرباح، فإذا كانت النسبة منخفضة فذلك يعني عدم مقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وأيضا عدم مقدرة المؤسسة على تحمل أية صعوبة مالية قد تمر بها.

للم **نسبة الربحية المتعلقة بالاستثمارات**: تقاس ربحية المؤسسة أيضا بعلاقة الأرباح بالاستثمارات وهي تقع في ثلاث مجموعات:

■ **نسبة العائد على الموجودات**: تقيس هذه النسبة نسبة صافي الأرباح إلى الموجودات، أي أنها تبين مقدرة إدارة المؤسسة في تشغيل موجوداتها وتحقيق الأرباح ويمكن حسابها كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}} = \text{نسبة العائد على الموجودات}$$

■ **نسبة العائد على رأس المال المستخدم**: وتعتبر هذه النسبة محدودة إذا ما قورنت بسابقتها حيث أنها تقيس فقط نسبة الأرباح الصافية إلى رأس المال المستخدم وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{رأس مال المستخدم}} = \text{نسبة العائد على رأس المال المستخدم}$$

■ **نسبة العائد على حقوق الملكية**: وتبين هذه النسبة ربحية المؤسسة فيما يتعلق بحقوق الملكية ويقصد بحقوق الملكية هنا الأسهم العادية والأسهم الممتازة والاحتياطات مطروحا منها الخسائر إن وجدت.

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضرائب}$$

حقوق الملكية = مجموع المطلوبات - مجموع الموجودات

للم **نسبة الأرباح لكل سهم**: تقيس هذه النسبة ربحية كل سهم بمفرده ويمكن حسابه كما يلي:

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة} - \text{أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية المباعة}} = \text{نسبة الأرباح لكل سهم}$$

لـ نسبة القوة الايرادية :وهناك زاويتان مختلفتان فهناك النسب التي تقيس الربحية من وجهة نظر المالكين أو حملة الأسهم وتدخل النسب التي تقيس العائد هذا التصنيف، وهناك نسب تقيس الكفاءة التشغيلية وكفاءة الإدارة في المؤسسة وتدخل النسب التي ينصب اهتمامها على هامش الربح في هذا التصنيف، وبشكل عام النسب الرئيسية التي تقيس القوة الايرادية هي نسبة العائد على الاستثمار ولها عنصران:

✓ ربحية المبيعات والذي يعبر عنه هامش الربح؛

✓ ربحية الاستثمارات والذي يعبر عنه معدل دوران الاستثمارات أي دورات الموجودات .

ويمكن إذن التعبير عن ربحية المؤسسة أو العائد على الاستثمار كما يلي:

$$\text{العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

ب. نسب السيولة :تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتشمل هذه النسب ما يلي¹:

$$\text{نسب التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

$$\text{نسب السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة-المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

$$\text{نسب النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية و شبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمؤسسات العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات.

¹ محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص ص34-35.

ج. نسب النشاط: تهتم هذه النسب في العموم بمدى فعالية وكفاءة المؤسسة محل الدراسة في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها وبالتالي الاستثمارات الأمثل لأصولها، كما تبين كفاءة الأداء والربحية للمؤسسة في المدى الطويل، وتتكون نسب النشاط من النسب التالية¹:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة الإدارة في ادارة مجموعة الأصول وتوليد مبيعات منها.

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

توضح هذه النسبة درجة كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة وتوليد مبيعات منها.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$$

تبين هذه النسبة درجة كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة وتوليد مبيعات منها، وارتفاع هذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الثابتة مما قد يعني ضرورة زيادة الاستثمار فيها، وانخفاض هذا المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة وهو ما يترتب عليه التوصية بعدم شراء أصول أ رسمالية إضافية.

$$\text{معدل دوران الأصول المستغلة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول المستغلة}}$$

هذه النسبة تأخذ في الاعتبار الأصول المستغلة فقط.

$$\text{معدل دوران رأس مال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}}$$

يبين معدل دوران رأس مال العامل كفاءة الوحدة في إدارة الأصول و استثماراتها بشكل جيد بحيث لا تكون هنالك أموال بدون استثمار وفي نفس الوقت تكون قادرة على سداد التزاماتها الجارية. إن ارتفاع هذه النسبة يدل على عدم كفاية حجم رأس مال العامل وانخفاضها يدل على زيادة حجم رأس مال العامل متمثلاً في شكل أرصدة نقدية عاطلة أو مخزون سلعي كبير راكد أو رصيد مدينين متراكم وبطيء الحركة.

¹ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009، ص

د. نسب المديونية: وتهدف هذه النسبة إلى التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة تمويل أصولها المختلفة إذ يمكن معرفة الأهمية النسبية لكل مصدر تمويلي وتشمل على النسب التالية¹:

$$\text{نسبة الديون إلى حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الديون (قصيرة و طويلة الأجل)}}{\text{صافي حقوق المساهمين}}$$

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حق الملكية} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{حق الملكية}}$$

$$\text{نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{اجمالي الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$$

هـ. نسب السوق: تخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء المؤسسات، كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذي يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم وهي²:

$$\text{عائد السهم العادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

$$\text{نسبة سعر السهم إلى عائده} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{العائد المحقق على السهم}}$$

وتقيس هذه النسبة التوقعات المستقبلية للمؤسسة في السوق، وكلما ارتفعت كان هناك نظرة إيجابية لوضعها في المستقبل.

$$\text{نسبة المدفوع من الأرباح} = \frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{الأرباح المحققة بعد الضرائب و حملة الأسهم الممتازة}}$$

وهذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع.

$$\text{عائد التوزيع} = \frac{\text{حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقية}}$$

وتفيد في الحكم على فرص الاستثمار بالإضافة إلى النسب الأخرى.

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 245.

² عبد الحلیم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، أسس - مفاهيم - تطبيقات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص ص 203-205.

2. قياس الأداء المالي باستخدام المردودية

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وهي تنقسم عادة إلى ثلاثة أنواع رئيسية¹:

1.2 المردودية التجارية: وهي تخص سياسة تسعير المؤسسة والهامش الإجمالي الذي يبتثق على سعر تكلفة المنتجات المباعة. وعليه هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد البيع الواجب للوحدة.

2.2 المردودية الاقتصادية: وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعه تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تحققت قبل عمليات الاهتلاك، العمليات المالية وعمليات التوزيع. وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية الإجمالية} = \frac{\text{فائض الاجمالي للاستغلال}}{\text{الاصول الاقتصادية}}$$

تبين النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.

3.2 المردودية المالية: في إطار اقتصاد السوق على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

تبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأسمال المؤسسة وكلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة، وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.

¹ مليكة زغيب، ميلود بوشنقير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 02، 2011، ص ص

أثر الرافعة المالية: يقيس الرفع المالي الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، ويمكننا تفسير أثر الرافعة المالية بمعدل مردودية الأموال الخاصة (مردودية مالية) بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الدين ويمكن صياغتها رياضيا كالتالي :

$$R_{cp} = [Re + (Re - i) \cdot D/cp] \cdot (1-IS)$$

حيث:

$$R_{cp} = \text{مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية).}$$

$$Re = \text{المردودية الاقتصادية؛}$$

$$i = \text{المصاريف المالية (تكلفة الاستدانة)؛}$$

$$(Re-i) = \text{الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة؛}$$

$$D = \text{الاستدانة الصافية؛}$$

$$Cp = \text{الأموال الخاصة؛}$$

$$D/cp = \text{الرافعة المالية وتقيس تركيبة الهيكل المالي؛}$$

$$(Re-i) \cdot D/cp = \text{أثر الرافعة المالية؛}$$

$$IS = \text{معدل الضريبة على أرباح الشركات .}$$

3. قياس الأداء المالي باستخدام التوازنات المالية

هنالك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها¹:

أ. رأس المال العامل (الصافي أو الدائم) : يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، وهناك من يستخدم مؤشر رأس المال العامل كدليل للاحتياط لبعض الطوارئ في الأجل القصير، ويحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

من أعلى الميزانية (في الأجل الطويل):

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة لأجل}$$

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط02، 2012، ص31

ب. **احتياجات رأسمال العامل**: تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، فعندما تكون قيمتها سالبة يعاب على المسيرين أن هنالك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال، أما إذا كانت قيمتها موجبة فيعاب على المسيرين أنهم لم يبحثوا على موارد مالية مادام ضمان التسديد موجود، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل قريبة من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد، وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية)

ج. **الخزينة**: يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، في التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً، حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها، وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأسمال العامل}$$

ثانياً: **المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي**

توجد مؤشرات حديثة تقيس الأداء المالي سنوجزها في القيمة الاقتصادية المضافة EVA و القيمة السوقية المضافة MVA و التي تستعمل في قياس الأداء المالي في غالبية المؤسسات .

1. القيمة الاقتصادية المضافة EVA

تمثل القيمة الاقتصادية المضافة أكثر مداخل قياس القيمة استخداماً وشيوعاً وتوضح المعادلة التالية حساب القيمة الاقتصادية المضافة:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة} = \text{صافي ربح العمليات بعد الضريبة} - \text{تكلفة رأس المال}$$

وتمثل الفكرة الأساسية لأسلوب القيمة الاقتصادية المضافة في الاعتماد على الربح الاقتصادي وليس الربح المحاسبي حيث تتحرك قيمة المنشأة ارتفاعاً وهبوطاً تبعاً للربح الاقتصادي، وحساب الربح الاقتصادي للمنشأة يتطلب إجراء العديد من التعديلات للتحويل من الربح المحاسبي إلى الدخل الاقتصادي¹. إن معيار القيمة الاقتصادية المضافة هو الصورة المعدلة لمعيار الدخل (RI) والتي قامت بتطويره شركة (Stern & Steward) والتي اقترحت إجراء العديد من التعديلات على الدخل المحاسبي لحساب القيمة الاقتصادية المضافة فنموذج حسابه يأخذ الشكل التالي:

$$EVA = \text{صافي ربح عمليات التشغيل بعد الضرائب} \pm \text{التسويات والتعديلات على أرباح التشغيل}$$

¹ محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، 2002، ص 491-492

-الاستثمار ± التسويات والتعديلات على عناصر المركز المالي.

ويمكن أن نصل إلى تأكيد أن معيار القيمة الاقتصادية المضافة يعتمد في تركيبه وحسابه على ثلاث متغيرات:

☑ صافي أرباح التشغيل بعد الضرائب NOPAT.

☑ مقدار الاستثمار المستخدم وهو يمثل: رأس مال العامل + الاستثمار في الأصول الثابتة.

☑ التكلفة المرجحة للتمويل WACC.

2. القيمة السوقية المضافة MVA

إن هدف أي منشأة (شركة مساهمة) هو تعظيم ثروة أصحاب الأسهم، ولا شك أن هذا الهدف يعود بالفائدة على حملة الأسهم في نفس الوقت الذي تتحقق فيه الفائدة أيضا للاقتصاد القومي وذلك عن طريق التأكد من أن الموارد قد تم تخصيصها بصورة فعالة ويتم تعظيم ثروة الملاك عن طريق تعظيم الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والتي قد تم تقديمها بواسطة الملاك في البداية وتسجيلها في دفاتر الشركة ويطلق على هذا الفرق القيمة السوقية المضافة Market Value Added. حيث تحسب كما يلي:

ق س م = القيمة السوقية لحقوق الملكية - حقوق الملكية التي وفرها المستثمرون

= (عدد الأسهم المصدرة) * (سعر السهم) - إجمالي حقوق الملكية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

لقد تناول بعض الباحثين موضوع الأداء المالي او شركات التأمين كمتغيرات للدراسة منها ما هو على شكل مقالات ومنها ما هو رسائل جامعية ، او أوراق عمل ، و فيما يلي نستعرض بعض الدراسات العربية والأجنبية :

المطلب الأول: الدراسات العربية

1. دراسة عبد الوهاب دادن و عبد الغني دادن (2011) : تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل العاملي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2006

الدراسة عبارة عن مقال في (مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) هدفت إلى إبراز إلى إيجاد وتفسير العوامل الخفية المفسرة لهذا الأداء .وقد استخدمت التحليل الإحصائي متعدد الأبعاد وتحديدًا طريقة التحليل إلى مركبات أساسية والتي هدفها اختصار المتغيرات المفسرة للظاهرة في أدنى حد ممكن من العوامل .وحسب النتائج المتوصل إليها، تمثلت العوامل الخفية المفسرة لأداء هذه المؤسسات في المردودية والنمو، السياسة التجارية، الهيكل المالي، حجم المؤسسة، التمويل الذاتي، وسياسة التمويل.

حيث اعتمدت هذه الدراسة على البيانات المحاسبية والمالية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2006، حيث حاولت تشكيل قاعدة معطيات محاسبية ومالية في شكل نسب مالية مفسرة للسلوك - الممتدة ما بين 2000 المالي، تحديدا القرارات المالية للمؤسسات موضوع الدراسة، فتم تشكيل عينة مكونة من 65 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توزعت من حيث طبيعة النشاط إلى مؤسسات خدمية، مؤسسات تجارية، مؤسسات صناعية، مؤسسات بناء وأشغال عمومية ومؤسسات فلاحية .تم تنويع هذه المؤسسات كذلك من حيث المنطقة الجغرافية) مؤسسات في غرب الجزائر، شمال الجزائر، الجزائر العاصمة، الجنوب الشرقي، منطقة الهضاب العليا والجنوب الغربي.(أما تتوزع هذه المؤسسات إلى مؤسسات ذات ملكية خاصة، مؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة وعمومية. إلا أن % 60 من هذه المؤسسات تابعة للقطاع الخاص.

و قد أفضت الدراسة إلى أن مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات في تمويل نموها، والمستخرجة من العوامل الأولية المقترحة باستخدام طريقة التحليل العاملي، هي: المردودية، السياسة التجارية، الهيكل المالي، حجم المؤسسة، سياسة التمويل الذاتي وسياسة التمويل .وبالرجوع إلى صيغة حساب معدل النمو الداخلي المحتمل حسب نموذج(Bourgeois et Lavallé(1993) وبتحليل هذه الأخير إلى جداء مجموع من النسب (طريقة المفكر) Brown Donaldson سنة 1920 والتي اقترحها وقدمها في لوحة القيادة لشركة Dupont de Nemours الأمريكية كما يلي :

$$TCS = [(m.rot) + [(m.rot)-i]D/CP](1-d)$$

حيث TCS : معدل النمو المحتمل؛ m: معدل الهامش الاقتصادي؛ rot : معدل دوران الأصل الاقتصادي؛
i : تكلفة الاستدانة؛ D/CP : نسبة الهيكل المالي (الديون البنكية المالي إلى الأموال الخاصة) ؛ d : معدل توزيع الأرباح .

نجد أن معدل النمو الداخلي، يتأثر بكل من:

- معدل الهامش الصافي (السياسة التجارية) ؛
- دوران الأصل الاقتصادي (حجم المؤسسة)؛
- الهيكل المالي (سياسة التمويل) ؛
- سياسة توزيع الأرباح، وتفسر بأسلوب معاكس لسياسة التمويل الذاتي.

باستخدامنا لطريقة التحليل إلى مركبات أساسية الأساسية، لمعرفة الحد الأدنى من المتغيرات المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل، تم الحصول على ستة عوامل رئيسية انطلاقا من المتغيرات الأصلية. وهكذا، يمكن القول بأن مجموعة العوامل الخفية المفسرة لسلوك المؤسسات في تمويل نموها، والمستخرجة من العوامل الأولية المقترحة باستخدام طريقة التحليل العاملي، هي: المردودية، السياسة التجارية، الهيكل المالي، حجم المؤسسة، سياسة التمويل الذاتي وسياسة التمويل. وبذلك نكون قد اختصرنا عدد المتغيرات المتحكمة في الظاهرة من 20 إلى 6 متغيرات.

1. دراسة عبد الوهاب دادن و رشيد حفصي(2014):

تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011

الدراسة عبارة عن مقالة في مجلة (الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، مجلد 07 العدد 02) هدفت إلى الكشف عن مدى وجود تأثير لقطاع النشاط على سلوك والأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويهدف الكشف عن هذا التأثير قام الباحث بإجراء تحليل إحصائي متعدد الأبعاد خلال الفترة سابقة الذكر وذلك باستعمال أسلوب التحليل العاملي المميز. وقد تبين من خلال النتائج البحث المتوصل إليها إلا أن اختلاف الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف نشاطها يعود بدرجة الأولى إلى مجموعة من المتغيرات أساسية وهي: مردودية المؤسسة، سياسة التمويل الذاتي، حجم المؤسسة، سياسة الاستثمار في المؤسسة، ويتالي هذه العناصر الأربعة لها تأثير كبير في تحديد و تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية

لقد تناولت بعض الدراسات الاجنبية بعض متغيرات الدراسة وفيما يلي نتعرض لبعض الدراسات :

دراسة (Klumpes) 2005:

قام بإجراء دراسة تطبيقية على شركات التأمين على الحياة البريطانية بهدف اختيار العوامل المؤثرة على درجة استعداد المديرين (propensity) للاختيار بين أحد مقاييس الأداء المالي للإدارة إضافة إلى إمكانية استخدام ذلك المقياس في تقييم الاستراتيجيات المتبعة في التخطيط و الرقابة على الميزانية وقد اعتمد الباحث على نوعين من مقاييس الأداء الأول و هو مقياس التدفقات النقدية المخصوم (Discount cash flow) يقابله تلك المقاييس المبنية على الأساس المحاسبي (Accounting Base)، و قد تم افتراض وجود ثلاث متغيرات رئيسية يمكن الركون إليها في تفسير المتغير التابع و هي هيكلية رأس المال (structure ownership) و ذلك فيما اذا كانت شركة التأمين مساهمة عامة (stock) أو شركة تبادل مشترك (futual)، مدى التنوع و الأنتشار للشركة (International diversification) ، إضافة إلى عدم تطبيق الأساس المحاسبي في تقييم الأداء (Non - accounting style) ، تم الحصول على بيانات الدراسة الخاضعة للإختبار و التحليل من خلال تصميم استيائية موجهة إلى (50) مدير مالي في شركات التأمين على الحياة البريطانية للفترة الممتدة (1990-1999) و قد توصل إلى أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكلية رأس المال و استعداد المدير للاختيار بين الطرق المختلفة لتقييم الأداء حيث تبين أن شركات التبادل تعتمد الأساس المحاسبي في تقديم الأداء أكثر من الشركات المساهمة، إضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين التنوع و الإنتشار و عدم تطبيق الأساس المحاسبي و بين استعداد المدير لاختيار أسلوب التقييم المالي و لكنها ليست ذات دلالة إحصائية.

دراسة (Klumpes) 2004:

قام بإجراء دراسة أخرى لقياس الأداء في شركات التأمين على الحياة البريطانية بهدف تقدير اثر الاستعانة بمستشارين خارجيين (Independent financial IFAs ' advisers) أو الاعتماد على مندوبي الشركة نفسها لغايات تسويق و توزيع تلك الخدمة على التكلفة و الربح، تم من خلالها دراسة الكيفية التي يمكن من خلالها استخدام الكلفة و الربح في تقدير اداء شركات التأمين البريطانية، اشتملت عينة الدراسة على (40) شركة تقدم خدمات تأمين على الحياة في بريطانيا للفترة (1994-1999)، وقد أظهرت نتائج التحليل و الإختبار أن الشركات التي تعتمد على (IFAs) أكثر كلفة و أقل ربحية من الشركات التي تعتمد على موظفيها لتؤكد هذه النتائج على فرضية (Product quality hypothesis) والتي تشير إلى أن ارتفاع التكاليف لتقديم خدمات ذات نوعية أفضل لا يعكس بالضرورة ارتفاع العوائد التعويض تلك التكاليف و ذلك بسبب ظروف المنافسة السائدة في السوق و التي تمنع شركات التأمين من رفع الأقساط التأمينية مقابل تحسين نوعية الخدمة.

دراسة (Lai) 2003:

وعلى صعيد القطاع التأميني الياباني قام بدراسة الإختبار أثر هيكلية التنظيم على أداء شركات التأمينات العامة اليابانية للفترة الممتدة من 1983 و لغاية 1994 لعينة مكونة من (24) شركة تأمين تمارس أعمال التأمينات المباشرة، حيث قسمت شركات التأمين اليابانية ضمن مجموعتين الأولى و هي تلك الشركات التابعة لتنظيم كيرتو (Keretsu) و الثانية و تضم الشركات المستقلة عن ذلك التنظيم، وقد تم إختبار اثر نوع هيكلية التنظيم مع عدد من المتغيرات المستقلة و هي مؤشر الربحية و الذي تم قياسه من خلال فعالية التشغيل، مصاريف التشغيل، العمولات، صافي الإدعاءات، عائد الإستثمار و الرفع المالي، وقد أظهرت نتائج التحليل أن شركات التأمين (Kcrets) تحقق أداء أفضل حسب مقياس الربحية و الذي يعود حسب رأي الباحث إلى قدرتها على ضبط نفقات الوكالة و الرقابة من المالكين مباشرة، كما أنها تمتلك نسبة خسارة (Loss Ratio) اعلى نسبيا من الشركات المستقلة نتيجة دفع عمولات اعلى إضافة إلى أن متوسط نسبة المصاريف الإدارية أقل في تلك الشركات مقارنة مع الشركات المستقلة، أما بالنسبة للشركات المستقلة التي قسمها الباحث في دراسته إلى شركات مساهمة و غير مساهمة فقد أظهرت نتائج التحليل أن الشركات غير المساهمة تمتلك تدفقات نقدية أعلى من الشركات المساهمة كما أنها تحقق عوائد إستثمارية أعلى ، و بصفة عامة تحقق الشركات المستقلة نسبة خسارة أقل و معدل عمولات أقل ، و عليه يمكن أن تستنتج من تلك الدراسة أن الكل تنظيم مزاياه و عيوبه .

دراسة (Carl and others) 2001:

قام بدراسة لتحديد العلاقة بين ملكية الإدارة و سلوك المخاطرة وأثر ذلك على الأداء المالي لشركات التأمين، اعتمد الباحث في هذه الدراسة على محورين رئيسين و هما نظرية انتقال الثروة و نظرية الهيب من المخاطر، وقد اشتملت عينة الدراسة على (105) شركات تأمين على الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم استخدام نموذج منفصل لغايات تحديد و قياس مختلف أشكال المخاطرة و المتمثلة في (مخاطر سعر الفائدة المخاطر النظامية المخاطر غير النظامية، المخاطر الكلية) ليتم اعتبارها بعد ذلك على أنها متغيرات تابعة و قياسها مع المتغير المستقل و هو ملكية الإدارة، إضافة إلى ذلك فقد تم اعتبار حجم الشركة و الرفع المالي على أنها متغيرات رقابية أو ضابطة (control variables)، و قد أظهرت نتائج التحليل أن هنالك علاقة إيجابية بين مستوى المخاطر في شركات التأمين و بين ملكية الادارة التنفق ذلك مع نظرية انتقال الثروة (Wealth transfer hypothesis) على حساب نظرية الهيب من المخاطر (Risk aversion)، مما يعكس تحسنا في مؤشرات الأداء للشركات التي تتحمل درجة مخاطرة عالية و هذه نتيجة منطقية فالشركات التي تتحمل درجة مخاطرة عالية لا بد لها من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة نسبيا لتعويض تلك المخاطر.

دراسة (Carson and Hoyt) 1995:

حيث قام بدراسة على شركات التأمين على الحياة الأمريكية بعد الإفلاس الذي حدث لأكبر شركتي تأمين عام 1991، هدفت الدراسة إلى معرفة اهم العوامل التي ساهمت بشكل مباشر في حدوث الأنهيار، وشملت عينة الدراسة على 1980 | شركة تأمين الفترة من 1986 و لغاية 1990 و تعتبر هذه الفترة قصيرة نسبيا - حسب راي الباحث مقارنة مع الدراسات السابقة في نفس المجال و ذلك بهدف استبعاد أثر العوامل الخارجية التي يمكن أن تساهم في حدوث تدني في مستوى الأداء المالي و حدوث الإفلاس، اعتمد الباحث على البيانات المالية المنشورة ضمن القوائم المالية لجميع الشركات موضوع الدراسة، وتم اعتبار المتغير التابع يساوي (1) الشركات التي افلست و (صفر) دون ذلك، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تم اخذ عدد من المتغيرات التي يفترض أنها تؤثر في المتغير التابع وهي (رأس المال، الفوائض التأمينية، التغير في حجم الأصول، الأقساط إلى حجم الفوائض، الإحتياطيات إلى حجم الفوائض، الرفع المالي و الرفع التأميني على اعتبار أن الرفع بشقيه يؤثر على قيمة الشركة ، الأصول المحاسبية إلى إجمالي الأصول)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ارتباط قوية و ذات دلالة إحصائية بين تلك المتغيرات و خاصة رأس المال، الرفع، الفوائض، و بين الأداء المالي و الذي أسفر انخفاضه عن حدوث الإفلاس.

المطلب الثالث : الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

ركزت معظم الدراسات المتعلقة بالأداء المالي للشركات التأمين على المحددات المؤثرة فيه لصعوبة قياسه من خلال النتائج نظرا لتعدد أهداف التأمين كونه نشاط مالي ذو اثر إجتماعي، ومن خلال استعراض بعض الدراسات ذات العلاقة بشركات التأمين و تحديدا تلك المتعلقة بالأداء المالي، نجد أن هنالك تباينا في مقاييس الأداء المعتمدة و تلك العوامل التي يمكن الركون إليها في تفسير التغير في ذلك الأداء ، فبعض الدراسات ركزت على المؤشرات المحاسبية بمختلف أنواعها و أخرى على فعالية و كفاءة الإدارة، و غيرها من المقاييس التي تعكس جانبا من جوانب قوة الأداء أو ضعفه،

وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة المحددات المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين ALLIANCE و ASSURANCES ذلك من خلال استخدام مؤشر المردودية المالية Y لقياس الأداء و قياسها مع عدد من المتغيرات حيث تم استعمال أربع متغيرات مستقلة وهي(نسبة السيولة العامة X_1 ، الاستقلالية المالية X_2 ، نسبة الديون الى إجمالي الأصول X_3 ، نسبة العائد الى الاستثمار X_4) و التي يفترض أنها تفسر التغير في ذلك الأداء.

خاتمة الفصل :

يمكن القول أن الأداء هو وسيلة لتقييم عمل المؤسسة من جهة التكاليف و التي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة و النتائج المحققة، حيث يقدم لنا الأداء نظام متكامل مدخلاته تتمثل في الفعالية والكفاءة و مخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف، حيث أن الأداء المالي يعتبر واحد من الأصناف التي تنطوي ضمن أداء المؤسسة وتتم عملية تقييم الأداء المالي عادة باستخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير المالية والتي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، حيث يستطيع التحليل المالي من خلالها تقييم المؤسسة وإبراز الوضعية المالية التي تعكس أداء المؤسسة.

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية

تمهيد الفصل:

من خلال ما تقدم في الجانب النظري من الأدبيات النظرية والتطبيقية والتي لها صلة بموضوع بحثنا بصفة مباشرة، سنحاول في هذا الفصل والمتمثل في الدراسة التطبيقية مدى تطابق الجانب النظري مع الدراسة التطبيقية والمقارنة بين نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة السيولة العامة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة الاستقلالية المالية، نسبة العائد إلى الاستثمار) والمتغير التابع المردودية المالية، وذلك من خلال تبني حالة شركة ALLIANCE ASSURANCES .

وبغية تحقيق ذلك واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة سنقوم بتقسيم فصل الدراسة إلى مبحثين، حيث سنقدم في المبحث الأول مجتمع وعينة الدراسة وكذا الأدوات المستخدمة في التحليل، أما المبحث الثاني سنتعرض فيه إلى النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يركز هذا البحث إلى وصف شامل لمجتمع وعينة الدراسة، وذلك من خلال تقديم عام ومختصر لمؤسسة ALLIANCE ASSURANCES ، وتقديم عينة الدراسة وطريقة جمع المعطيات والأدوات المستخدمة وتحديد المتغيرات المستقلة المتمثلة في النسب المالية والمتغير التابع المتمثل في المردودية المالية خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

أولاً: تقديم مجتمع وعينة الدراسة

1 - تقديم عام حول شركة ALLIANCE ASSURANCES¹

هي شركة تأمين جزائرية متخصصة في التأمين وإعادة التأمين. وهي مدرجة في بورصة الجزائر، في النصف الأول من عام 2017 حققت الشركة أرباحاً إجمالية قدرها 195 مليار دينار جزائري، وهي شركة وطنية تأسست في 30 جويلية 2005 ، وفي عام 2011 دخلت في بورصة الجزائر، وهي أول شركة تابعة للقطاع الخاص، وفي عام 2016 حققت مبيعات بلغت أكثر من 4.5 مليار دينار تتمثل مهمة Alliance Assurances الرئيسية في قطاعات التأمين التقليدية (المخاطر الصناعية، السيارات، النقل...) وكذلك القطاعات غير المطورة أو المتخلفة في السوق مثل التأمين الشخصي والعائلي، التأمين على الحياة والتأمين الصحي. التأمين والمدخرات والمساعدة والتأمين الصحي الشركات الصغيرة والمتوسطة / الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة والتجار والمؤسسات.

2- عينة الدراسة:

تمثلت في الشركة الوطنية للتأمين ALLIANCE ASSURANCES ، وذلك باستعمال بعض النسب المالية في متغيرات الدراسة وقد تم تحديد المتغير التابع في المردودية المالية Y ، وتم استعمال أربع متغيرات مستقلة وهي:

نسبة السيولة العامة X1، الاستقلالية المالية X2، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول X3، نسبة العائد إلى الاستثمار X4

وقد رمزنا لمتغيرات الدراسة باختصار باعتبارها مؤشرات مالية محددة للأداء المالي محددة للأداء المالي المتمثل في المردودية المالية خلال السنوات 2012-2018 والجدول التالي يوضح:

¹ <https://allianceassurances.com.dz/index.php?page=qui-sommes-nous> تاريخ الاطلاع 2019/05/13 الساعة

الجدول رقم 01: نسب متغيرات الدراسة

Y	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	المتغيرات السنوات
2.62	0.24	0.03	0.11	1.38	2012
3.03	0.32	0.03	0.17	1.34	2013
3.04	0.07	0.06	0.10	1.37	2014
3.63	0.01	0.06	0.02	1.21	2015
2.75	0.04	0.05	0.19	1.13	2016
3.31	0.11	0.04	1.4	1.07	2017
5.73	0.09	0.06	1.55	0.95	2018

من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة وذلك باستخدام برنامج EXCEL

3- حدود الدراسة:

تكمّن حدود الدراسة في الفترة الزمنية المتمثلة في الفترة 2012-2018 والتي تعتبر كافية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة (نسبة السيولة العامة، الاستقلالية المالية، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة العائد إلى الاستثمار) باعتبارها محددات مؤثرة على المتغير التابع والمتمثل في المردودية المالية.

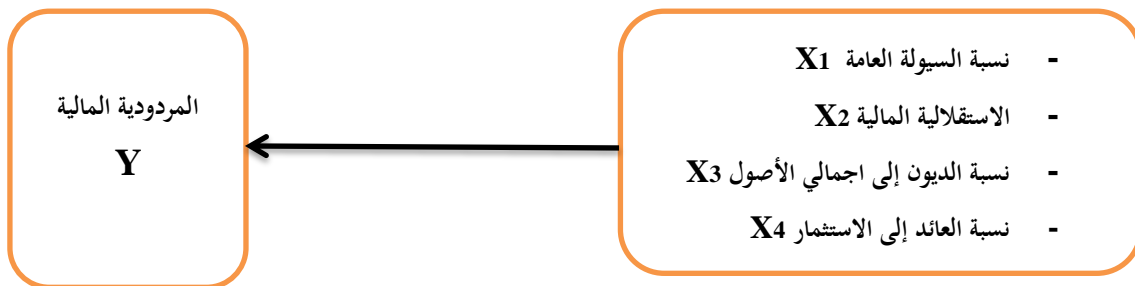
4- مصادر البيانات:

تم جمع بيانات الدراسة من الموقع الالكتروني الرسمي للشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين ALLIANCE ASSURANCES والتي تنشرها بكونها مدققة ومعتمدة، تتمتع بمصدقية معقولة يمكن الاعتماد عليها بالدراسات التجريبية وتتمثل هذه البيانات في القوائم المالية (الميزانيات السنوية، جدول حسابات النتائج).

5- طرق جمع وتلخيص البيانات:

بغرض تنفيذ أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها بالشكل التالي:

الشكل رقم 02: متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب

تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة للمؤسسة خلال فترة الدراسة (07 سنوات)، تم تحديد المتغيرات المستقلة للمؤسسة أثناء فترة الدراسة من خلال تحديد بعض مؤشرات الأداء المالي وهي نسبة السيولة العامة، ونسبة الاستقلالية المالية، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة العائد إلى الاستثمار، وذلك من أجل تجانس المعطيات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وهو المردودية المالية ممثلة للأداء المالي.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة للدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الاحصائية، بحيث تم الاعتماد على المنهج التجريبي باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والبيسيط، ومن ثم بناء نماذج مختلفة واختيار النموذج الأمثل بينهما، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة من حيث استعمال اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية LM، واختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء ARCH، ومن تم دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ومن أجل القيام بذلك تمت الاستعانة ببرنامج MICROSOFT EXCEL 2010 ، والاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews8.0.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

يهدف هذا المبحث إلى عرض مختلف النتائج المتوصل إليها واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والبيسيط واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء واختبار الارتباط الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين الشرطي للأخطاء ومن ذلك بالاعتماد على برنامج EViews8.0

المطلب الأول: عرض وتقديم النتائج المتوصل إليها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى بناء نموذج إحصائي يبين محددات المتغيرات المستقلة على الأداء المالي للمؤسسة من خلال تحديد المعاملات $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ ومن بين أفضل الطرق هي طريقة المربعات الصغرى ويكمن هدفها في إيجاد احسن تمثيل خطي بتدئمة مربعات الانحراف بين المشاهدات الفعلية والمقدرة.

1 - إيجاد المعاملات بطريقة المربعات الصغرى:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \beta_3 X_{3it} + \beta_4 X_{4it}$$

حيث:

Y: المردودية المالية

X₁: نسبة السيولة العامة

X₂: نسبة الاستقلالية المالية

X₃: نسبة الديون إلى إجمالي الأصول

X₄: نسبة العائد إلى الاستثمار

أولاً: تحليل نتائج الارتباط

الجدول رقم 02: نتائج الارتباط

	X ₃	X ₂	X ₁	Y	X ₄
X ₃	1	0.13850	0.412035	0.531751	0.89107
X ₂	0.13850	1	0.866276	0.712710	0.19025
X ₁	0.4105	0.866276	1	0.736626	0.51134
Y	0.531751	0.712710	0.736626	1	0.35829
X ₄	0.89107	0.19025	0.51134	0.35829	1

من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews8.0

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين نتائج معاملات الارتباط لبيانات الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين ALLIANCE ASSURANCES محل الدراسة عن وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغير التابع Y (المردودية المالية)، والمتغيرات المستقلة X₁ (نسبة السيولة العامة) و X₂ (نسبة الاستقلالية المالية) و X₃ (نسبة الديون إلى إجمالي الأصول)، حيث بلغت النسب 73.66% ، 71.21% ، 53.17% على التوالي، بينما تظهر النتائج علاقة ارتباط ضعيفة بين المتغير التابع Y (المردودية المالية)، و X₄ (نسبة العائد إلى الاستثمار) بنسبة 35.82%.

كذلك كشفت نتائج الارتباط عن وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة، فقد أظهرت معاملات الارتباط عن وجود علاقة ارتباط قوية بين X₃ (نسبة الديون إلى إجمالي الأصول)، و X₄ (نسبة العائد إلى الاستثمار) حيث بلغت 89.10%، ووجود علاقة ارتباط قوية بين X₂ (نسبة الاستقلالية المالية) و X₁ (نسبة السيولة العامة) حيث بلغت 86.62% ، وكذلك علاقة قوية بين X₁ (نسبة السيولة العامة) و X₄ (نسبة العائد إلى الاستثمار) حيث بلغت 51.13% ، فيما أظهرت معاملات الارتباط علاقة ارتباط ضعيفة بين X₃ (نسبة الديون إلى إجمالي الأصول) و X₂ (نسبة الاستقلالية المالية) و X₁ (نسبة السيولة العامة) قدرت بـ 13.80% و 41.05% على التوالي، كما توجد أيضا علاقة ضعيفة بين X₄ (نسبة العائد إلى الاستثمار) و X₂ (نسبة الاستقلالية المالية) بلغت 19.02% .

ثانياً: تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد

من أجل معرفة العلاقة بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبعد إدخال جميع بيانات المتغيرات في البرنامج الإحصائي EViews8.0 تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.175463	2.862974	1.109148	0.2961
X1	1.502455	2.471854	0.607825	0.5583
X2	2.113816	0.633995	3.334118	0.0087
X3	-32.94785	9.403489	-3.503790	0.0067
X4	-6.020880	2.365233	-2.545576	0.0314
R-squared	0.822592	Mean dependent var		3.444286
Adjusted R-squared	0.743744	S.D. dependent var		1.020827
S.E. of regression	0.516760	Akaike info criterion		1.789978
Sum squared resid	2.403372	Schwarz criterion		2.018213
Log likelihood	-7.529848	Hannan-Quinn criter.		1.768851
F-statistic	10.43263	Durbin-Watson stat		1.336362
Prob(F-statistic)	0.001962			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews8.0

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي المتعدد كما يلي:

$$Y = 3.1754 + 1.5024 X_{1it} + 2.1138 X_{2it} - 32.9478 X_{3it} - 6.0208 X_{4it} + \varepsilon_{it} \dots (1)$$

1- الاختبارات الإحصائية للنموذج:

1-1- اختبار جودة التوفيق:

يعتمد اختبار جودة التوفيق على معامل التحديد R^2 والذي يقوم بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مرة واحدة مع مراعات معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared والذي يساعد على مدى قبول النموذج الكلي، ويقاس معامل التحديد R^2 النسبة من التغير الإجمالي Y الذي تفسره المعادلة المقدره.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية تفسر 82.25% في الأداء المالي (المردودية المالية)، حيث بلغ معامل التحديد R^2 82.25% مما يدل على أن هناك قدرة تفسيرية عالية، بحيث بلغ معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared 74.37%، ويمكن اعتبار نسبة 17.75% الباقية من معامل التحديد بعض المتغيرات المستقلة المفسرة التي تم إهمالها.

1-2- المعنوية الإحصائية للمعالم المقدره:

يمكن قبول مقدرات نسبة الاستقلالية المالية X_2 ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول X_3 ومؤشر العائد إلى الاستثمار X_4 كأساس لمعالم المجتمع الإحصائي وفي هذا السياق فإن فرضيات النموذج هي كالتالي:

$$H_0: a_j = 0 / j= 1,2,3$$

$$H_1: a_j = 0 / j= 1,2,3$$

حيث:

j: مؤشر المتغيرات المستقلة.

a_j: مقدرات النموذج.

انطلاقاً من الجدول رقم 03، نجد قيمة t-Statistic للمتغير المستقل X₂ أكبر تماماً من القيمة الجدولة للتوزيع الطبيعي (1.96) بنسبة دلالة إحصائية 5 %، وهذا ما نلاحظه من خلال نسبة الاحتمال Prob لنفس المتغير والتي تساوي 0.0087 (في العمود الأخير)، في أقل نسبة من المعنوية الإحصائية 0.05 (5 %)، إذن نرفض الفرضية H₀ ونقبل الفرضية H₁، أي مقدرة الاستقلالية المالية تختلف معنوياً إلى الصفر، أما المعنوية الإحصائية بالنسبة لمقدرة مؤشر X₃ الديون إلى اجمالي الأصول نجد t-Statistic بنسبة -3.5037 أقل من القيمة الجدولة (1.96)، ونلاحظ نسبة الاحتمال Prob 0.0067 لنفس المتغير أقل نسبة من المعنوية الإحصائية 0.05 (5 %) أي 0.05 > 0.0067، إذن نرفض الفرضية H₀ ونقبل الفرضية H₁، أي نسبة الديون إلى اجمالي الأصول X₃ يختلف معنوياً عن الصفر، وبالنسبة للمعنوية الإحصائية لمقدرة نسبة العائد إلى الاستثمار X₄ نجد قيمة t-Statistic -2.5455 أقل من القيمة الجدولة (1.96)، ونلاحظ نسبة الاحتمال Prob 0.0314 أقل نسبة من المعنوية الإحصائية 0.05 (5 %) أي 0.05 > 0.0314، إذن نرفض الفرضية H₀ ونقبل الفرضية H₁ أي مقدرة نسبة العائد إلى الاستثمار تختلف معنوياً عن الصفر. أما بخصوص المعنوية الإحصائية لمقدرة نسبة السيولة العامة X₁ فإننا نلاحظ أن قيمة t-Statistic بنسبة 0.6078 أقل من القيمة الجدولة (1.96)، وهذا ما نلاحظه من خلال نسبة الاحتمال Prob لنفس المتغير والتي تساوي 0.5583 أكبر نسبة من المعنوية الإحصائية 0.05 (5 %) أي 0.05 < 0.5583، إذن نرفض الفرضية H₁ ونقبل الفرضية H₀، أي مقدرة نسبة السيولة العامة X₁ لا تختلف معنوياً عن الصفر.

3-1- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يمكن اختبار المعنوية الإجمالية للأحذار المفسر باستخدام نسبة التباين المفسر، إلى التباين غير المفسر، ويتبع هذا توزيع فيشر F، بدرجة حرية K-1 و n-1، حيث n عدد المشاهدات و K عدد المعالم المقدرة.¹ يمكن اختبار مدى قبول هذا النموذج إحصائياً، وذلك من خلال اختبار المعنوية الإحصائية الكلية له، من خلال مستوى الدلالة المرفقة لإحصائية فيشر (F-Statistic) Prob والمقدرة بـ 0.001962، فهي أقل من النسبة المعنوية الإحصائية 0.05 (5 %).

¹ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 115.

ومن خلال الجدول رقم 03 نجد قيمة $F_s = 10.43263$ أكبر تماما من القيمة الإحصائية المحدولة حسب توزيع فيشر $(k, n-k-1, \alpha)$ ، أي $F(4, 9, 0.05)$ بدرجة حرية 3 و 9 ونسبة معنوية 5% α والتي 3.11 ومنه للنموذج معنوية احصائية كلية، وأن قيمة R^2 لها دلالة إحصائية.

ثالثا: إعادة صياغة النموذج

سنقوم في هذه المرحلة بإعادة صياغة النموذج باستبعاد المتغير المستقل X_1 الذي ليس له تأثير أو تحديد على المتغير التابع حسب نتائج الانحدار الخطي المتعدد وذلك بغرض الحصول على نموذج أكثر تفسيراً للظاهرة المدروسة.

الجدول رقم 04: علاقة (X_2, X_3, X_4) بالمرودية المالية (الأداء المالي)

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 05/17/19 Time: 11:47				
Sample: 2012S1 2018S2				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.884246	0.524104	9.319224	0.0000
X2	1.774679	0.291420	6.089768	0.0001
X3	-30.43720	8.177061	-3.722267	0.0040
X4	-4.926121	1.483957	-3.319583	0.0078
R-squared	0.815309	Mean dependent var	3.444286	
Adjusted R-squared	0.759902	S.D. dependent var	1.020827	
S.E. of regression	0.500203	Akaike info criterion	1.687351	
Sum squared resid	2.502031	Schwarz criterion	1.869939	
Log likelihood	-7.811458	Hannan-Quinn criter.	1.670449	
F-statistic	14.71486	Durbin-Watson stat	1.195610	
Prob(F-statistic)	0.000535			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS8.0

من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة معادلة الانحدار للنموذج الجديد كما يلي:

$$Y = 4.8842 + 1.7746X_{2it} - 30.4372X_{3it} - 4.9261X_{4it} + \epsilon_{it} \dots (02)$$

من خلال استبعاد المتغير المستقل X_1 تحصلنا على نتائج النموذج الجديد وسنقوم بالاختبارات الاحصائية

من معرفة القدرة التفسيرية والاعتماد عليه.

و من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر 81.53% من التغيرات الكلية للمتغير

التابع Y ، حيث بلغ معامل التحديد 81.53% $R^2 =$ ومعامل التحديد المصحح 75.99%.

انطلاقاً من رقم 04 يمكن اختبار المعنوية الاحصائية للمتغير X_2 ، نلاحظ أن القيمة الإحصائية t-Statistic

أكبر من القيمة المحدولة $6.0897 < 1.96$ مما نلاحظه في نسبة الاحتمال لنفس المتغير أقل من النسبة المعنوية

الاحصائية 0.05 (5%) أي $0.001 > 0.05$ ومنه نرفض الفرضية نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية

H_1 أي أننا نلاحظ نسبة الاستقلالية X_2 تختلف معنوياً عن الصفر، وبالنسبة للمعنوية الاحصائية للمتغير X_3

نلاحظ أن القيمة الإحصائية t-Statistic أقل من القيمة المحدولة $-3.7222 > 1.96$ كما نرى نسبة الاحتمال لنفس المتغير أقل من النسبة المعنوية الاحصائية $0.05 > 0.0040$ أي (5%) ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي نسبة الديون إلى إجمالي الأصول X_3 تختلف معنويًا عن الصفر، وبالنسبة للمعنوية الإحصائية للمتغير X_3 نلاحظ أن القيمة الإحصائية t-Statistic أقل من القيمة المحدولة $-3.3195 > 1.96$ كما نلاحظ نسبة الاحتمال لنفس المتغير أقل من النسبة المعنوية الاحصائية $0.05 > 0.0078$ أي (5%) ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ومنه نسبة العائد إلى الاستثمار.

1-1- اختبار المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج:

انطلاقًا من الجدول أعلاه نجد $FS = 14.7148$ أكبر تمامًا القيمة المحدولة Fisher والتي 3.71 $(0.05, 10, 3)$ ، ومن خلال القيمة الاحتمالية المقدرة بـ $Prob(F\text{-Statistic}) = 0.000535$ ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن المعالم المقدرة للنموذج الجديد لها معنوية إحصائية كلية وقيمة R^2 لها دلالة إحصائية.

1-2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

من بين أهم المشاكل التي تواجه القياسين في تقديرهم للنماذج هي الارتباط الذاتي للأخطاء والذي يؤدي إلى أخطاء معيارية وبالتالي اختبارات إحصائية ويكون هذا المشكل حد الخطأ للفترة الزمنية مرتبط طرديًا مع أخطاء الفترة الزمنية السابقة.

ويعتبر اختبار Durbin Watson من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.¹ انطلاقًا من الجدول رقم 04 يمكن تحديد من الانحدار الخطي المتعدد والتي تقدر $DW = 1.1961$ ومن خلال الشكل التالي الذي يوضح قيم d (القيم الجدولية الاختيارية)، والتي تشير إلى وجود عدم الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب والسالب.

الشكل رقم 03: مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin Watson



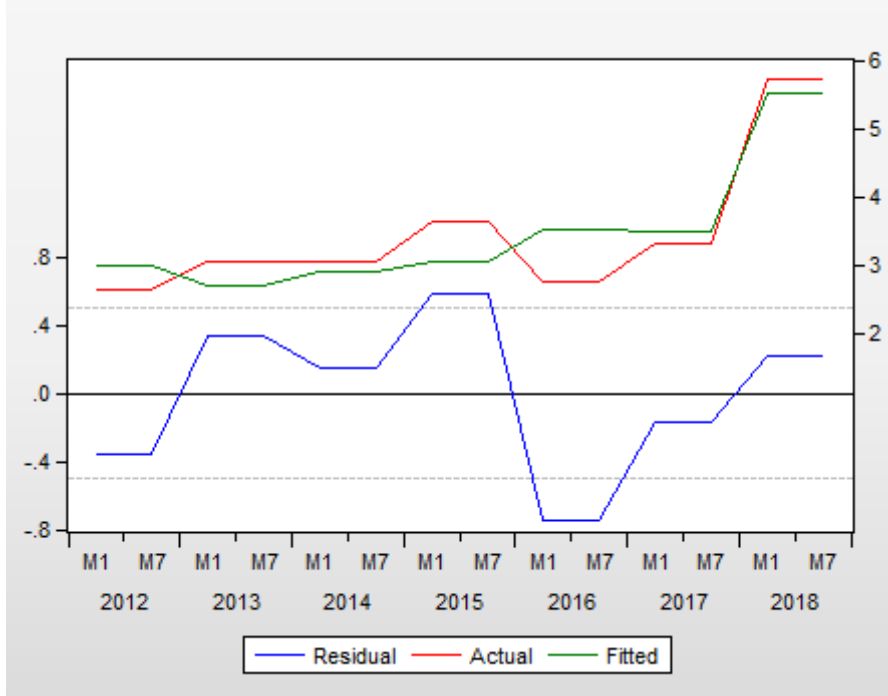
المصدر: من أعداد الطالب بالاعتماد على سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 127.

ومنه نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن $DW = 1.1961$ تقع ما بين $DW_2 = 1.26$ و 0 أي في منطقة الارتباط الذاتي الموجب، ومنه نقول أنه لا توجد مشكل ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

¹ سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 126

من خلال ما تقدم من الاختبارات الإحصائية الناجحة التي أجريت على النموذج الجديد يمكن القول أن النموذج المقدر مقبول إحصائياً.

الشكل رقم 04: مقارنة السلسلة الأصلية بالسلسلة المقدرة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS8.0

من خلال الشكل البياني أعلاه يمكننا ملاحظة أن هناك شبه تطابق بين السلسلة الأصلية (Actual) ومنحنى السلسلة المقدرة (Fitted)، وهذا من شأنه يمكن أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير وتفسير النموذج المقدر للمردودية المالية (الأداء المالي).

1-3- الاختبار الاقتصادي للنموذج:

انطلاقاً من الصيغة الرياضية لنموذج المردودية المالية Y ، فإن المتغيرات المستقلة (السيولة العامة X_1 ، الاستقلالية المالية X_2 ، الديون إلى إجمالي الأصول X_3 ، العائد إلى الاستثمار X_4) المستخدمة في النموذج الإحصائي المقدر للمردودية المالية، تبدو معاملات المتغيرات المستقلة أغلبها موجبة، وعليه يمكن قبول النموذج من الناحية الاقتصادية.

رابعا: تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط

من خلال تقدير النموذج الأول والذي يفسر تحديد المتغيرات المستقلة (السيولة العامة X_1 ، الاستقلالية المالية X_2 ، الديون إلى إجمالي الأصول X_3 ، العائد إلى الاستثمار X_4) للمتغير التابع المردودية المالية Y ، سنقوم بتقدير نماذج الانحدار الخطي البسيط لكل متغير مستقل على المتغير التابع كل على حدا، بهدف الكشف عن أي من المتغيرات المستقلة الأكثر توزيعاً على المتغير التابع (الأداء المالي).

1- النموذج الأول: علاقة السيولة العامة X_1 بالمردودية الماليةالجدول رقم 05: علاقة السيولة العامة X_1 بالمردودية المالية

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/18/19 Time: 09:07
Sample: 2012S1 2018S2
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.142615	1.522416	6.005333	0.0001
X_1	-4.720509	1.251098	-3.773092	0.0027
R-squared	0.542617	Mean dependent var		3.444286
Adjusted R-squared	0.504502	S.D. dependent var		1.020827
S.E. of regression	0.718577	Akaike info criterion		2.308475
Sum squared resid	6.196231	Schwarz criterion		2.399769
Log likelihood	-14.15933	Hannan-Quinn criter.		2.300024
F-statistic	14.23623	Durbin-Watson stat		0.838105
Prob(F-statistic)	0.002657			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews8.0

1-1- المعنوية الجزئية " معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0027 أقل من النسبة المعنوية الاحصائية 0.05 (5%) أي $0.0027 > 0.05$ ومنه نرفض الفرضية نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن السيولة العامة X_1 تختلف معنوياً عن الصفر، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين X_1 و Y .

1-2- المعنوية الكلية: من خلال احصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الاحصائية، حيث نلاحظ أن النموذج المقدر $\text{Prob (F-Statistic)} = 0.002657$ أقل من المعنوية الاحصائية أي أقل من 5% ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية.

1-3- معامل التحديد " قوة ارتباط النموذج": ان المتغير المستقل السيولة العامة X_1 ، له قدرة تفسيرية بنسبة 54.26% من التغيرات الكلية للمتغير التابع المردودية المالية Y ، وهي تعبر عن جودة توفيق قوية لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة غير المدرجة في النموذج.

1-4- اختبار الارتباط الذاتي "اختبار Durbin Watson": من خلال الجدول 05 نجد قيمة $DW=0.8381$ تقع ما بين 0 و $DW_1= 1.26$ حسب الشكل رقم 02 والتي تشير أن هناك ارتباط ذاتي موجب وهذا يدل على أن النموذج جيد، ومن خلال الاختبارات الاحصائية التي أجريت على النموذج يمكن اعتبار النموذج مقبول احصائياً.

2- النموذج الثاني: علاقة الاستقلالية المالية X_2 بالمرودية المالية Y

الجدول رقم 06: علاقة الاستقلالية المالية X_2 بالمرودية المالية Y

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/16/19 Time: 19:33
Sample: 2012S1 2018S2
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.869104	0.257649	11.13569	0.0000
X2	1.137364	0.323146	3.519664	0.0042
R-squared	0.507955	Mean dependent var		3.444286
Adjusted R-squared	0.466952	S.D. dependent var		1.020827
S.E. of regression	0.745307	Akaike info criterion		2.381524
Sum squared resid	6.665798	Schwarz criterion		2.472818
Log likelihood	-14.67067	Hannan-Quinn criter.		2.373073
F-statistic	12.38804	Durbin-Watson stat		1.120142
Prob(F-statistic)	0.004226			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS8.0

2-1- المعنوية الجزئية " معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.0042 أقل من النسبة المعنوية الاحصائية 0.05 (5%) أي $0.0027 > 0.05$ ومنه نرفض الفرضية نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 ، أي أن الاستقلالية المالية X_2 تختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين X_2 و Y .

2-2- المعنوية الكلية: من خلال احصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الاحصائية، حيث نلاحظ أن النموذج المقدر $\text{Prob (F-Statistic)} = 0.00426$ أقل من المعنوية الاحصائية أي أقل من 5% ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية.

2-3- معامل التحديد " قوة ارتباط النموذج": ان المتغير المستقل الاستقلالية المالية X_2 ، له قدرة تفسيرية بنسبة 50.79% من التغيرات الكلية للمتغير التابع المرودية المالية Y ، وهي تعبر عن جودة توفيق قوية لهذا النموذج، أما النسبة المتبقية ترجع إلى المتغيرات المفسرة غير المدرجة في النموذج.

2-4- اختبار الارتباط الذاتي "اختبار Durbin Watson": من خلال الجدول 06 نجد قيمة $DW=1.1201$ تقع ما بين $DW_2=1.65$ و $DW_1=1.26$ حسب الشكل رقم 02 والتي تشير على القدرة على التحديد وهذا يدل على أن النموذج جيد، ومن خلال الاختبارات الاحصائية التي أجريت على النموذج يمكن اعتبار النموذج مقبول احصائيا.

3- النموذج الثالث: علاقة الديون إلى إجمالي الأصول X_3 بالمردودية المالية Y الجدول رقم 07: علاقة X_3 بالمردودية المالية Y

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/16/19 Time: 19:33
Sample: 2012S1 2018S2
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.952368	0.693578	4.256722	0.0011
X3	8.608553	11.12653	0.773696	0.4541
R-squared	0.047514	Mean dependent var		3.444286
Adjusted R-squared	-0.031860	S.D. dependent var		1.020827
S.E. of regression	1.036961	Akaike info criterion		3.042030
Sum squared resid	12.90347	Schwarz criterion		3.133324
Log likelihood	-19.29421	Hannan-Quinn criter.		3.033579
F-statistic	0.598605	Durbin-Watson stat		0.723446
Prob(F-statistic)	0.454083			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews8.0

3-1- المعنوية الجزئية "معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.4541 أكبر من النسبة المعنوية الاحصائية 0.05 (5%) أي $0.05 < 0.4541$ ومنه نرفض الفرضية نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 ، أي أن نسبة الديون إلى إجمالي الأصول لا تختلف معنويًا عن الصفر وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين X_3 و Y .

3-2- المعنوية الكلية: من خلال احصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الاحصائية، حيث نلاحظ أن النموذج المقدر $\text{Prob (F-Statistic)} = 0.4540$ أكبر من المعنوية الاحصائية أي أكبر من 5% ومنه لا توجد للنموذج معنوية إحصائية كلية.

3-3- قوة ارتباط النموذج: حسب تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط فإن المتغير المستقل الديون إلى إجمالي الأصول له قدرة تفسيرية بنسبة 4.7514% من التغيرات الكلية للمتغير التابع المرادودية المالية Y .

3-4- اختبار Durbin Watson: من خلال الجدول نجد قيمة $DW=0.7234$ تقع ما بين 0 و 1.26 $DW=1$ أي وجود ارتباط ذاتي موجب.

3-5- اختبار جودة النموذج: من أجل دراسة واختبار ملائمة وجودة هذا النموذج يتوجب علينا القيام بالاختبارات التالية:

3-5-1- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية LM: يقيس ويختبر الارتباط الذاتي بين الأخطاء للدرجة أكثر من واحد ويستخدم توزيع فيشر أو توزيع كي دو.

الجدول 08: نتائج اختبار بروش قود فراي X_3 و Y

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.267945	Prob. F(2,10)	0.0274
Obs*R-squared	7.182667	Prob. Chi-Square(2)	0.0276

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/19/19 Time: 01:09

Sample: 2012S1 2018S2

Included observations: 14

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.043253	0.530945	-0.081464	0.9367
X3	-6.511013	9.517226	-0.684129	0.5094
RESID(-1)	0.648854	0.296091	2.191404	0.0532
RESID(-2)	-1.610152	0.805974	-1.997772	0.0737
R-squared	0.513048	Mean dependent var	5.08E-16	
Adjusted R-squared	0.366962	S.D. dependent var	0.996280	
S.E. of regression	0.792677	Akaike info criterion	2.608155	
Sum squared resid	6.283375	Schwarz criterion	2.790743	
Log likelihood	-14.25709	Hannan-Quinn criter.	2.591254	
F-statistic	3.511963	Durbin-Watson stat	1.946249	
Prob(F-statistic)	0.057044			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS8.0

3-5-2- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعد تجانس التباين الشرطي للأخطاء "ARCH": هو اختبار لتجانس التباين يعتمد على العلاقة بين مربعات الأخطاء لفترات زمنية سابقة، كما ويستخدم توزيع فيشر أو توزيع كي دو.

الجدول 09: نتائج اختبار ARCH بين X_3 و Y

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	10.25339	Prob. F(1,11)	0.0084
Obs*R-squared	6.271663	Prob. Chi-Square(1)	0.0123

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/19/19 Time: 01:16

Sample (adjusted): 2012S2 2018S2

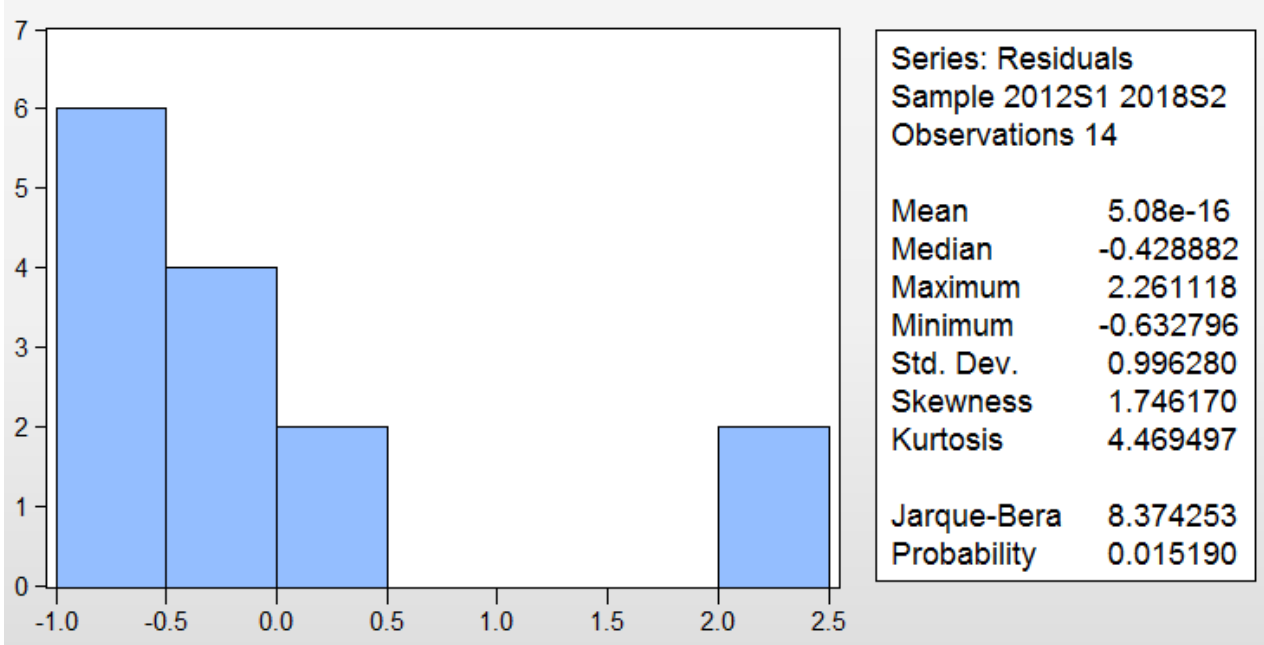
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.402544	0.423081	0.951458	0.3618
RESID^2(-1)	0.939769	0.293486	3.202092	0.0084
R-squared	0.482436	Mean dependent var	0.965741	
Adjusted R-squared	0.435384	S.D. dependent var	1.846364	
S.E. of regression	1.387375	Akaike info criterion	3.633342	
Sum squared resid	21.17290	Schwarz criterion	3.720257	
Log likelihood	-21.61672	Hannan-Quinn criter.	3.615477	
F-statistic	10.25339	Durbin-Watson stat	2.045641	
Prob(F-statistic)	0.008423			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS8.0

3-5-3- التوزيع الطبيعي للبواقي "Jarque-Bera": يجب هذا الشكل على السؤال هل السلسلة المقدرة أو محل الدراسة تتبع التوزيع أم لا.

الشكل رقم 05: التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للبواقي "Jarque-Bera" بين X_3 و Y



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews8.0

4- النموذج الرابع: علاقة نسبة العائد إلى الاستثمار X_4 بالمرودودية المالية Y

الجدول رقم 10: علاقة X_4 بالمرودودية المالية Y

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/16/19 Time: 19:35
Sample: 2012S1 2018S2
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.846935	0.402511	9.557345	0.0000
X_4	-3.315932	2.494211	-1.329451	0.2084
R-squared	0.128378	Mean dependent var		3.444286
Adjusted R-squared	0.055743	S.D. dependent var		1.020827
S.E. of regression	0.991967	Akaike info criterion		2.953310
Sum squared resid	11.80798	Schwarz criterion		3.044604
Log likelihood	-18.67317	Hannan-Quinn criter.		2.944859
F-statistic	1.767440	Durbin-Watson stat		0.643441
Prob(F-statistic)	0.208420			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EViews8.0

4-1- المعنوية الجزئية "معنوية المعالم المقدرة": من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية Prob تساوي 0.2084 أكبر من النسبة المعنوية الاحصائية 0.05 (5%) أي $0.2084 < 0.05$ ومنه نرفض الفرضية نرفض الفرضية H_1 ونقبل الفرضية H_0 ، أي أن نسبة العائد إلى الاستثمار لا تختلف معنويًا عن الصفر وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين X_4 و Y .

4-2- المعنوية الكلية: من خلال احصائية فيشر يمكن اختبار المعنوية الاحصائية، حيث نلاحظ أن النموذج المقدر $Prob(F\text{-Statistic}) = 0.2084$ أكبر من المعنوية الاحصائية أي أكبر من 5% ومنه لا توجد للنموذج معنوية إحصائية كلية.

4-3- قوة ارتباط النموذج: نلاحظ أن المتغير المستقل نسبة العائد إلى الاستثمار له قدرة تفسيرية بنسبة 12.8378% من التغيرات الكلية للمتغير التابع المردودية المالية Y ، وهي تعبر عن جودة ضعيفة لهذا النموذج.

4-4- اختبار Durbin Watson: من خلال الجدول نجد قيمة $DW=0.7234$ تقع ما بين 0 و 1.26 $DW_1=$ أي وجود ارتباط ذاتي موجب.

4-5- اختبار جودة النموذج: نظرا لكون المعنوية الإحصائية للمتغير المستقل X_4 ضعيفة وليس لها قدرة تفسيرية للمتغير التابع Y وبما أننا قمنا بالاختبارات الاحصائية للنموذج ولم يتم قبوله احصائيا، فيتوجب علينا القيام باختبار جودة النموذج وذلك بالاعتماد على:

4-5-1- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية LM

الجدول 11: نتائج اختبار بروش فود فراي بين X_4 و Y

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.814159	Prob. F(2,10)	0.0587
Obs*R-squared	6.058232	Prob. Chi-Square(2)	0.0484

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/19/19 Time: 18:15

Sample: 2012S1 2018S2

Included observations: 14

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.028040	0.377271	-0.074323	0.9422
X4	0.002884	2.057955	0.001401	0.9989
RESID(-1)	0.860567	0.313139	2.748197	0.0205
RESID(-2)	-0.523380	0.608077	-0.860713	0.4096

R-squared	0.432731	Mean dependent var	1.90E-16
Adjusted R-squared	0.262550	S.D. dependent var	0.953051
S.E. of regression	0.818432	Akaike info criterion	2.672103
Sum squared resid	6.698304	Schwarz criterion	2.854691
Log likelihood	-14.70472	Hannan-Quinn criter.	2.655201
F-statistic	2.542773	Durbin-Watson stat	2.058081
Prob(F-statistic)	0.115157		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS8.0

4-5-2- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعد تجانس التباين الشرطي للأخطاء "ARCH"

الجدول رقم 12: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	6.453819	Prob. F(1,11)	0.0275
Obs*R-squared	4.806951	Prob. Chi-Square(1)	0.0283

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/19/19 Time: 18:21

Sample (adjusted): 2012S2 2018S2

Included observations: 13 after adjustments

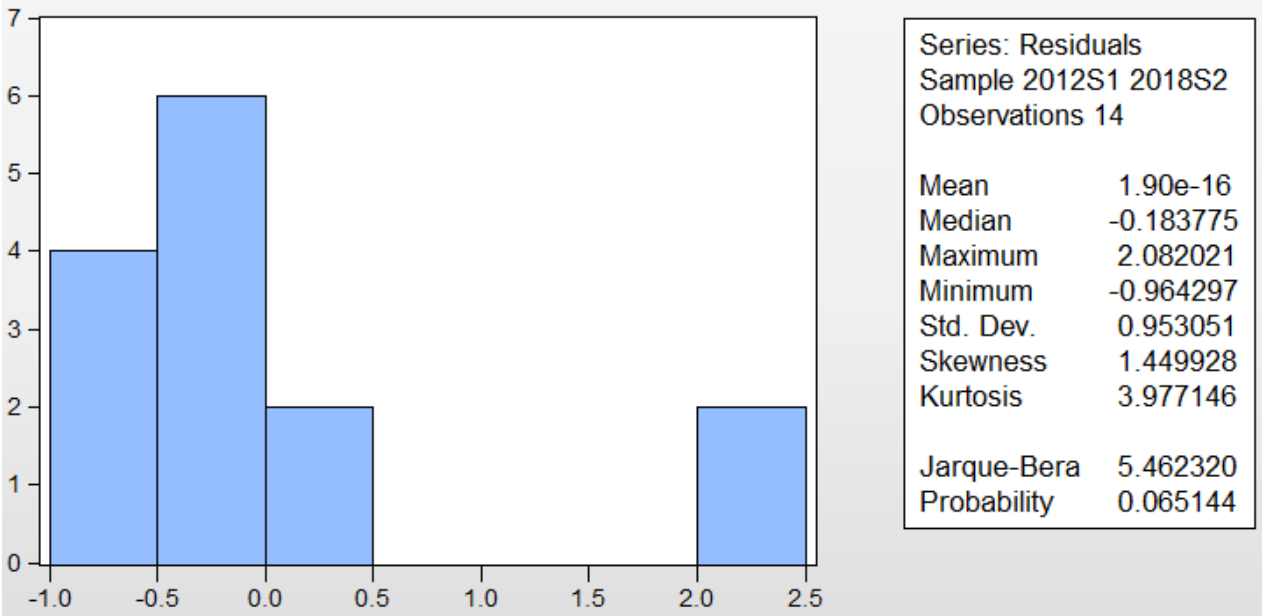
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.429429	0.402573	1.066710	0.3090
RESID^2(-1)	0.808165	0.318120	2.540437	0.0275

R-squared	0.369765	Mean dependent var	0.894010
Adjusted R-squared	0.312471	S.D. dependent var	1.559494
S.E. of regression	1.293091	Akaike info criterion	3.492586
Sum squared resid	18.39293	Schwarz criterion	3.579502
Log likelihood	-20.70181	Hannan-Quinn criter.	3.474721
F-statistic	6.453819	Durbin-Watson stat	1.826792
Prob(F-statistic)	0.027459		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS8.0

3-5-4- التوزيع الطبيعي للبواقي "Jarque-Bera":

الشكل رقم 06: التمثيل البياني للتوزيع الطبيعي للبواقي "Jarque-Bera" بين X_4 و Y



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج EVIEWS8.0

المطلب الثاني: مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها

من خلال ما تقدم في عرض النتائج المتوصل إليها توصلنا إلى جملة من النتائج التي يمكن أن تنفي أو تثبت صحة فرضياتها ومن ثم تساعد المسيرين والباحثين على معرفة وفهم محددات التغيير في مؤشر المردودية المالية. وذلك من أجل الوصول إلى نتيجة نهائية. وفي الأخير يتم مقارنة نتائج الدراسات السابقة.

أولاً: مناقشة وتفسير النتائج

I- تحليل نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

1- كشفت نتائج الانحدار الخطي المتعدد أن هناك علاقة ذات معنوية إحصائية بين المتغيرات المستقلة (نسبة الاستقلالية المالية X_2 ، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول X_3 ، نسبة العائد إلى الاستثمار X_4) والمتغير التابع (المردودية المالية) Y للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2012-2018.

2- من خلال إعادة صياغتنا للنموذج الجديد الذي يوضحه الجدول رقم 04، حيث قمنا باستبعاد المتغير المستقل (السيولة العامة X_1) حيث توصلنا إلى أن المتغيرات المستقلة (نسبة الاستقلالية المالية X_2 ، نسبة الديون إلى إجمالي الأصول X_3 ، نسبة العائد إلى الاستثمار X_4) لها قدرة تفسيرية عالية وتعتبر من محددات المتغير التابع المردودية المالية (الأداء المالي) Y حيث بلغ معامل التحديد 81.53%، وذلك من خلال نتائج الانحدار الخطي المتعدد.

II- تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط:

1- من خلال الجدول 05 والذي يبين العلاقة بين السيولة العامة المردودية المالية تم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين ومنه صياغة المعادلة:

$$Y = 9.1426 - 4.7205 X_1$$

حيث:

c : هي القيمة المقدرة للمردودية المالية عند انعدام السيولة العامة، أي عندما تكون السيولة العامة مساوية للصفر فإن القيمة المقدرة للمردودية المالية 9.1426%.

β_1 : هي التغير المقدر في المردودية المالية عند زيادة السيولة العامة بوحدة واحدة، أي كلما تزيد السيولة العامة فإن الأداء المالي ينخفض بنسبة 4.7205% وبالتالي توجد علاقة عكسية بين المتغيرين.

مما يعني أن نسبة الأصول المتداولة إلى القروض القصيرة للمؤسسة أقل من نسبة النتيجة إلى الأموال الخاصة وبالتالي لا يتحقق مؤشر موجب لاحتياجات دورة الاستغلال نظراً لارتفاع الخصوم المتداولة للاستغلال على أصولها المتداولة.

2- من خلال الجدول 06 والذي يبين العلاقة بين الاستقلالية المالية والمردودية المالية تم استنتاج وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغيرين ومنه صياغة المعادلة:

$$Y=2.8691+1.1373X_2$$

حيث:

c : هي القيمة المقدرة للمردودية المالية عند انعدام الاستقلالية المالية، أي عندما تكون الاستقلالية المالية مساوية للصفر فإن القيمة المقدرة للمردودية المالية هي 2.8691%
 β_2 : هي التغير المقدر في المردودية المالية عند زيادة الاستقلالية المالية بوحدة واحدة، أي كلما تزيد الاستقلالية المالية فإن الأداء المالي يرتفع بنسبة 1.1373% وبالتالي توجد علاقة طردية بين المتغيرين. أي أنه يعني كلما زادت نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الديون ارتفعت نسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة عن دائيتها وهي ليست بحاجة إلى مصادر لتمويل استثماراتها.

3- من خلال الجدول 09 والذي يوضح العلاقة بين نسبة الديون إلى إجمالي الأصول والمردودية المالية تم استنتاج علاقة إحصائية بين المتغيرين ومنه صياغة المعادلة:

$$Y=2.9523+8.6085X_3$$

حيث:

c : هي القيمة المقدرة للمردودية المالية عند انعدام الديون إلى إجمالي الأصول، أي عندما تكون الديون إلى إجمالي إلى الأصول مساوية للصفر فإن القيمة المقدرة للمردودية المالية هي 2.9523%
 β_3 : هي التغير المقدر في المردودية المالية عند زيادة الديون إلى إجمالي الأصول بوحدة واحدة، أي كلما تزيد الديون إلى إجمالي الأصول فإن الأداء المالي يرتفع بنسبة 8.6085% وبالتالي توجد علاقة طردية بين المتغيرين، وبعد إجراء الاختبار الإحصائي على هذا النموذج تبين لنا من الجدول 07 وذلك حساب نتائج بريش قود فراي تبين التصحيح على هذا النموذج أن كلما تترفع الديون إلى إجمالي الأصول تنخفض المردودية المالية بنسبة 6.5110%.

4- من خلال الجدول 09 والذي يبين العلاقة بين العائد إلى الاستثمار والمردودية المالية تم استنتاج علاقة إحصائية بين المتغيرين ومنه صياغة المعادلة:

$$Y=3.8469-3.3159X_4$$

β_4 : هي التغير المقدر في المردودية عند انخفاض العائد إلى الاستثمار بوحدة واحدة، أي كلما ينخفض العائد إلى الاستثمار فإن الأداء المالي ينخفض بنسبة الأداء المالي بنسبة 3.3159%، وقد يكون السبب راجع إلى عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة بين مصادر التمويل الذاتي والتمويل الخارجي.

ثانيا: الاستنتاجات

- 1- أظهرت نتائج الدراسة أن المتغيرات المستقلة ليس كلها محددة للأداء المالي لشركة ALLIANCE ASSURANCES للفترة 2012-2018 وهذا ما يتوافق مع بعض الدراسات السابقة.
- 2- من خلال ما نلاحظه من نموذج الانحدار الذي يشمل جميع المتغيرات المستقلة محل الدراسة، نرى أن للنموذج معنوية احصائية كلية ومعامل التحديد له دلالة إحصائية.
- 3- أظهرت كذلك نتائج الانحدار حسب الجدول 04 الذي تم استبعاد المتغير المستقل (السيولة العامة) أن هناك معنوية إحصائية كلية ومعامل التحديد له دلالة إحصائية.
- 4- نستنتج من خلال نموذج الانحدار المتعدد أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل X_2 والمردودية المالية.
- 5- نستنتج أن أغلب المتغيرات المستقلة المعتمدة في الدراسة أغلبها محددة للأداء المالية (المردودية) وهذا ما لاحظناه،
- من خلال نموذج الانحدار المتعدد، إلا أننا رأينا في مجملها معنوية إحصائية مخالفة للصفر، ومن خلال تقديراتنا للمعنوية الكلية، نرى بأن النموذج يتميز بمعنوية إحصائية كلية وكذلك قدرة تفسيرية عالية وهذا ما نلاحظه من في نسبة معامل التحديد، وقيمة درين واتسون.
- 6- نستنتج أن نسبة الاستقلالية المالية هي الأكثر تحديدا للأداء المالي.
- 7- تمثلت الفرضية الأولى أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة العامة والمردودية المالية، ومن خلال النتائج المتوصل إليها تبين لنا أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي نرفض الفرضية.
- 8- تمثلت الفرضية الثانية أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الاستقلالية المالية والمردودية المالية، ومن خلال النتائج المتوصل إليها تبين لنا أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي يتم إثبات صحة الفرضية.
- 9- تمثلت الفرضية الثالثة أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الديون إلى إجمالي الأصول والمردودية المالية، ومن خلال النتائج المتوصل إليها تبين لنا أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي يتم إثبات صحة الفرضية.
- 10- تمثلت الفرضية الثانية أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين نسبة العائد إلى الاستثمار والمردودية المالية، ومن خلال النتائج المتوصل إليها تبين لنا أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وبالتالي يتم إثبات صحة الفرضية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تقديم عام ومختصر لعينة الدراسة، حيث قمنا بسرد مختصر لشركة ALLIANCE ASSURANCES من حيث نشأتها وصلاحتها ومهامها، كما قمنا أيضا بعرض عينة الدراسة، وتم تحديد فترة الدراسة من 2012 إلى غاية 2018، ومن ثم تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات وطرق وجمع تلخيصها.

ومن خلال ما تقدم قمنا بعرض نتائج الارتباط الذاتي للمتغيرات، وعرض نتائج الانحدار المتعدد والانحدار البسيط، كما حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال تحديد النماذج التي تفسر العلاقة بين المردودية المالية والمتغيرات المستقلة، ويمكن تلخيص أهم النتائج:

- عدم وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة السيولة العامة $X1$
- وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الاستقلالية المالية $X2$
- وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الديون إلى إجمالي الأصول $X3$
- وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة العائد إلى الاستثمار $X4$

خاتمة

حاولنا من هذه الدراسة موضوع محددات الأداء المالي في شركة ALLIANCE ASSURANCES، حيث ما مدى تحديد المؤشرات المالية للأداء المالي المتمثل في المردودية المالية خلال الفترة 2012-2018، وتطلب ذلك الاعتماد على فصلين وفقا للمناهج المذكورة سابقا، وحاولت هذه الدراسة قدر المستطاع إظهار هذا التحديد من خلال اختبار عينة بعد النسب المالية وأسفرت نتائج الدراسة في ما يلي:

من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي أكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحدد النسب المالية المختارة للدراسة للمتغير التابع المتمثل في المردودية المالية عند مستوى معنوية 0.05 للمتغيرات (نسبة الاستقلالية المالية، الديون إلى إجمالي الأصول، نسبة العائد إلى الاستثمار) بحيث تفسر هذه المتغيرات نسبة 81.53% من إجمالي التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل في المردودية المالية، ومن خلال نماذج الانحدار الخطي البسيط اكتشفنا أن المتغيرات السيولة العامة والاستقلالية المالية لهم قدرة تحديد للمردودية المالية بينما الديون إلى إجمالي الأصول و العائد إلى الاستثمار ليس لهم قدرة تحديد للمردودية كما قمنا ببعض الاختبارات الاحصائية منها اختبار بريش قود فراي، واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ، واختبار جاك بيربا.

1- اختبار صحة الفرضيات:

قامت دراستنا على أربع فرضيات جزئية من خلال نماذج الانحدار المتعدد والمتمثلة في:

- الفرضية الأولى على أن هناك عدم وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة السيولة العامة X_1 وهذا ما لاحظناه من خلال معامل التحديد الذي يبين العلاقة التفسيرية ومستوى المعنوية الاحصائية.

- الفرضية الثانية تدل على وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الاستقلالية المالية X_2 وهذا ما لاحظناه من خلال معامل التحديد الذي يبين العلاقة التفسيرية ومستوى المعنوية الاحصائية.

- الفرضية الثالثة تدل على وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الديون إلى إجمالي الأصول X_3 وهذا ما لاحظناه من خلال معامل التحديد الذي يبين العلاقة التفسيرية ومستوى المعنوية الاحصائية.

- الفرضية الرابعة وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة العائد إلى الاستثمار X_4 وهذا ما لاحظناه من خلال معامل التحديد الذي يبين العلاقة التفسيرية ومستوى المعنوية الاحصائية.

2- النتائج المتوصل إليها:

أ- نتائج الجانب النظري:

- تعتبر مؤشرات الأداء المالي المادة الضرورية للمسيرين في المؤسسات الاقتصادية والمستثمرين في الأسواق المالية.

- هدف الدراسة إلى مفاهيم أساسية حول التأمين بالإضافة إلى أسسه وعناصره.
- تحديد الأداء المالي من خلال معرفة متابعة نشاط المؤسسة وأنشطتها.
- مساعدة وفهم البيانات المالية ومن تم التطرق إلى مؤشرات التوازن المالي بأنواعها.
- التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة التي تشارك في المتغيرات موضوع الدراسة.

ب- نتائج الجانب التطبيقي:

- عدم وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة السيولة العامة $X1$
- وجود علاقة ذات إحصائية بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الاستقلالية المالية $X2$
- وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة الديون إلى إجمالي الأصول $X3$

- وجود علاقة ذات معنى إحصائي بين المتغير التابع المردودية المالية Y والمتغير المستقل نسبة العائد إلى الاستثمار $X4$

3- التوصيات والمقترحات:

بعد ما تطرقنا لهذا الموضوع " محددات الأداء المالي في شركات التأمين وكانت دراسة الحالة لشركة ALLIANCE ASSURANCES " وكانت فترة الدراسة من سنة 2012 إلى سنة 2018، وبعد استعراض الإطار النظري للتأمينات من حيث المفهوم والأسس والتطرق إلى مؤشرات الأداء المالي وفي إطار الدراسة التطبيقية تم استخلاص مختلف النتائج بناء على النماذج المحصل عليها وفي الإجابة على إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها واعتمادا على استنتاجات البحث فقد تم التوصل إلى المقترحات التالية:

- على المؤسسة التحكم في التكاليف بجميع أنواعها لأن هذا يساعد على زيادة المردودية بنوعها المالية والاقتصادية والتخفيض في احتياجات رأس المال وذلك من خلال التحكم في عناصر دورة الاستغلال.
- وجوب توافق المؤسسة بين السيولة المحصل عليها، والالتزامات التي على عاتقها لكي لا تقع في حالة انخفاض لدى السيولة النقدية نتيجة الالتزامات.
- على المؤسسة التحكم في قراراتها المالية ويظهر ذلك نتيجة نسب ضعيفة وكذا أخطار التأمين.
- من الضروري على إدارة المؤسسات موائمة مصادر التمويل من طرق توظيف الأموال وخاصة عند استخدام القروض للتمويل بهدف زيادة الربحية وتجنب مخاطر السيولة.

4- آفاق مستقبلية:

- إعادة إجراء هذه الدراسة مع توسيع العينة وكذلك في مجموعة من الشركات الخاصة بالتأمين وتكون مدرجة في سوق من أسواق الدول الخليجية.
- تجربة الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر.
- دراسة أثر الأزمات العالمية على شركات التأمين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ الكتب

1. أحمد شاکر العسكري، التسويق الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2005.
2. أسامة عزمي سلام وآخرون، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن، بدون طبعة، 2007.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2006.
4. توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
5. جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط05، 2007.
6. حربي محمد عريقات، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل، الأردن، بدون طبعة، 2008.
7. خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1990 .
8. زياد رمضان، مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط01، 1998.
9. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية.
10. طالب علاء فرحان و إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011 .
11. عبد الحلیم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، أسس - مفاهيم - تطبيقات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط02، 2006 .
12. عبد العزيز فهمي، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة، 1980.
13. عبد الغفار حنفي، أسواق المال (بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2000.
14. عبد الغفار حنفي، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005 .
15. عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2009 .

16. فلاح حسن الحسين و مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك مدخل كمي استراتيجي، عمان دار وائل للنشر، 2000.
17. فليح حسن خلف، إقتصاديات الأعمال، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط2009، 1.
18. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط02، 2012 .
19. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط02، 2009 .
20. محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، مدخل القيمة واتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، د.ط، 2002
21. محمد محمود الخطيب ، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، عمان الأردن، ط01، 2010.
22. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على الموائد و أسهم الشركات ، دار الحامد، عمان، ط01، 2010
23. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2003 .
24. مليكة زغيب، ميلود بوشنقىر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2011، 02.
25. منير إبراهيم هندي ، إدارة الأسواق والمنشآت المالية ، مصر ، بدون طبعة، 1996.
26. مولود ديدان، قانون التأمينات، دار بلقيس للنشر، الجزائر، بدون طبعة، 2006.
27. ناظم محمد الشمري ، النقود والمصاريف ، مديرية دار الكتب ،مصر، بدون طبعة، 1995.
28. نبيل مختار ، موسوعة التأمين ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، بدون طبعة، 2005 .
29. هشام محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2000.
30. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، 2009 .
31. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، منهج علمي وعملي متكامل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2007 .

❖ المجالات

1. رزوقي ابراهيم، بدري عبد المجيد، دور قطاع التأمين في تنمية الإقتصاد الوطني، مداخله مقدمة إلى الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير-تجارب الدول-"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 03-04 ديسمبر 2012.
2. إلهام يجياوي، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية (حالة المؤسسة الجزائرية للتعليب NCA)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
3. الشيخ الداودي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة الجزائر، عدد 07، 2009-2010.
4. طرشي محمد و يخلف صافية، أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ملتقى وطني حول "مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع"، كلية العلوم الاقتصادية جامعة البليدة 2، يوم 2017/04/25.

❖ مذكرات ورسائل جامعية:

1. دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، غير منشورة، 2006-2007.
2. محمد محمود أحمد الخطيب، أثر الأداء المالي على عوائد أسهم الشركات الصناعية المساهمة في بورصة عمان، رسالة ماجستير. غير منشورة، جامعة آل البيت، 2007.
3. جودي محمد رمزي، "أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسة المالية الجزائري"، مذكرة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 - 2015.
4. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.

❖ المواقع الإلكترونية:

<https://allianceassurances.com.dz/index.php?page=qui-sommes-nous>

47:07 الساعة 13/05/2019 تاريخ الاطلاع

